

مشكاة القرآن الكريم



## المبحث الأول

### أهمية دراسة علم المشكل القرآني

لاشك أن معرفة المشكل من آيات القرآن الكريم ، وطرق دفع هذا الإشكال مهمة للغاية .

وتتبع هذه الأهمية من أن الإشكال الطارئ على قارئ القرآن يحول بينه وبين التدبر للآيات ، وقد أمر الله تعالى بتدبر القرآن : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] ، وقال تعالى : ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ بِمَبْرُكٍ مُبَارَكٍ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص : ٢٩] ، وقال تعالى أيضاً : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد : ٢٤] .

والتدبر لا يمكن إلا بفهم المعاني ، وفهم المعاني هو غاية علم التفسير ، من هنا وجب الاعتناء بهذا العلم ؛ إذ هو أحد فروع علم التفسير<sup>(١)</sup> ، وبذلك يتبين أنه لا غنى للمفسر عن دراسة أسس هذا العلم ليتعرف على أسباب الوقوع في المشكل القرآني فيحذرهما ، ويتعرف على طرق دفع المشكل فيسلكها .

وفي دراسة هذا العلم سبيلٌ إلى زيادة الإيمان ؛ إذ تطمئن النفس إلى معاني كتاب الله تعالى ، وأنها حق لا اختلاف فيها ولا تضاد ، وكفى بعلم شرفاً يزداد صاحبه به إيماناً .

(١) انظر : « أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم » ، للدكتور مساعد الطيار (ص ٩٣) .

وفي دراسة هذا العلم ردُّ على الزنادقة<sup>(١)</sup> ، كما فعل الإمام أحمد في كتابه « الردّ على الزنادقة والجهمية » حيث قام في صدر كتابه هذا بالجمع والتأليف بين آيات ادعى عليها هؤلاء الزنادقة التعارض<sup>(٢)</sup> .

وكذلك فعل ابن قتيبة<sup>(٣)</sup> في « تأويل مشكل القرآن » حيث يقول : « وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا ، واتبعوا ﴿ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ بأفهام كليلة ، وأبصار عليلة ، ونظرٍ مدخول ، فحرفوا الكلام عن مواضعه ، وعدلوه عن سبيله<sup>(٤)</sup> .

واقضى أثرهم أبوالحسين الملقب<sup>(٥)</sup> في كتابه « التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع » فقال : « هلكت الزنادقة ، وشكّوا في القرآن ،

(١) لعل المراد بالزنادقة في ردّ الإمام أحمد ، وفي النقل عن مقاتل بن سليمان ، وفي كلام أبي الحسين الملقب هم : الذين ادعوا وجود التناقض في القرآن حقيقة ، فتوصلوا بهذا الطعن إلى الخروج من ريق الإسلام والعياذ بالله .

(٢) انظر : « الرد على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد بن حنبل (ص ٥-١٩) .

(٣) هو : أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدُّيُنُورِي ، الإمام النحوي اللغوي ، صاحب التصانيف النافعة ، توفي سنة (٢٧٦هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ٢٩٦/١٣ ، و « شذرات الذهب » ٣/٣١٨ .

(٤) « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص ٢٢) .

(٥) هو : محمد بن أحمد بن عبدالرحمن ، أبوالحسين الملقب الشافعي ، فقيه مقرب متقن ثقة ، وصف بأنه كثير التصنيف ، وله قصيدة عارض بها قصيدة الخاقاني في التجويد ، وله « التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع » توفي سنة (٣٧٧هـ) . ترجمته في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٧٧) ، وغاية النهاية (٦٧/٢) .

حتى زعموا أن بعضه ينقض بعضاً في تفسير الآي المتشابه كذباً وافتراءً على الله جلّ اسمه ، من جهلهم بالتفسير للآي المحكم « إلى أن قال : « فمن طلب علم ما أشكل عليه من ذلك عند أهل العلم به من ثقات العلماء وجد مطلبه »<sup>(١)</sup> .

ثم نقل عن مقاتل بن سليمان<sup>(٢)</sup> عدداً من الصفحات فيها عدد من الأجوبة عن ما ادعت الزنادقة أنه من المتناقض ، فشكّوا فيه ، والعياذ بالله .

كما أن في دراسة هذا العلم إظهاراً لجانب من جوانب الإعجاز في القرآن الكريم ، ففي دفع الإشكالات إظهاراً لدقائق المعاني وحكم التشريع ، وبياناً لفصاحة القرآن وبلاغته وإحكامه .

كما أن دراسة هذا العلم سوف تظهر لونا من ألوان جهاد العلماء ، حملة الكتاب ، كما ستعرف بهم وبمناهجهم ومؤلفاتهم في هذا المضمار .

فتعيّن لهذه الأسباب الاعتناء بهذا الباب ومحاولة جمع ما تشتت من مباحثه في كتب التفسير وعلوم القرآن وأصول الفقه واللغة وغيرها ، وذلك بغية الوصول إلى طريق واضح محدد المعالم يسلكه من يقع له استشكالٌ لأي الكتاب العزيز .

(١) « التنبيه والردّ على أهواء والبدع » لأبي الحسين الملقبي (ص ٧٠) .

(٢) هو مقاتل بن سليمان البلخي ، أبو الحسن ، قال عبدالله بن المبارك عنه : ما أحسن تفسيره لو كان ثقة ، وقال الذهبي عنه : كبير المفسرين ، روى عن مجاهد وعطاء ، وعنه بقية بن الوليد وعبدالرزاق ، له «التفسير» و«الأشباه والنظائر» وكلاهما مطبوع ، توفي سنة (١٥٠هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٧/٢٠١) ، و«طبقات المفسرين» للداودي (٢/٣٣٠) .

## المبحث الثاني

أعلام الإسلام الذين صنفوا في هذا الفن ، وذكر مؤلفاتهم فيه  
 قد ذكر أهل العلم أن من طريقة القرآن : وجود المحترزات في كل  
 موضع يُحتاج إليها فيه ، وهذا مما يدفع الإشكال أصلاً عن الآيات <sup>(١)</sup> .  
 ولكن قد يهتدي لها البعض وقد لا يهتدي ، ولذلك كان النبي ﷺ  
 يدفع الإشكال الذي يرد على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم <sup>(٢)</sup> .  
 ونتيجة للأمر الإلهي بتدبر القرآن ، كما قال تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ  
 الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ٨٢]  
 ومحاولة كثير من المسلمين وسعيهم لتحقيق هذا الأمر ، فقد يشكل  
 على البعض آيات من القرآن ، فمن هنا اعتنى أهل العلم بالتصنيف  
 في هذا الباب ، في محاولة لرفع ما قد يتوهمه القارئ للقرآن الكريم  
 من وجود الاختلاف ، أو الإشكال .  
 فحاولت جمع هذه المؤلفات ونسبتها إلى أصحابها <sup>(٣)</sup> .

(١) سيأتي تقرير هذه القاعدة في ثانيا المبحث الرابع من الفصل الرابع - إن شاء  
 الله تعالى - .

(٢) ذكرت خمسة أمثلة من هذا الباب في ثانيا المبحث الثاني من الفصل الأول .

(٣) ملحوظات :

١ - لم أميز بين أنواع المشكل ، فذكرت المؤلفات دون الإشارة إلى اختصاص  
 الكتاب بأحد أنواع المشكل ، وذلك لاحتواء الكثير من هذه المصنفات على  
 أكثر من نوع من أنواع المشكل ؛ ولأن بعضها لم اطلع عليه .

فممن اعتنى بهذا العلم :

١- حَبْر الأمة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما (٦٨هـ) .

تكلم في نوعين من المشكل ، هما :

\* الغريب ، وهذا ظاهر من سؤالات نافع بن الأزرق (٦٥هـ) والتي جمعها السيوطي في «الإتقان»<sup>(١)</sup>، وطبعت مستقلة طبعات كثيرة ، ومن قام بجمعها وشرحها أبو تراب الظاهري في كتابه «شواهد القرآن» الجزء الأول .

\* موهم الاختلاف والتعارض ، وهذا النوع يظهر فيما أخرجه البخاري عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : إني أجد

٢- لم أدخل في هذا الجمع الكتب التي غلب عليها الاهتمام بالمشابه ، وذلك لأن كثيراً من الكتب التي تحمل هذا الاسم تعني بالمشابه اللفظي ، وهو أمر لا علاقة لنا به في هذا البحث ، وهذا النوع من التأليف وإن كان قد يذكر المشكل أحياناً ، فالقصد الأساس من التأليف بخلافه ، ولو ذكرنا هذا النوع لكان ذكر التفاسير أولى .

٣- لم أذكر إلا من كتَب في هذا العلم ، أما من تكلم فيه دون تأليف فهم كثيراً جداً يصعب حصرهم ، فالتفاسير مليئة بمن جمع بين الآيات أو دفع الإشكالات سواء من الصحابة أو التابعين أو من جاء بعدهم .

٤- اكتفيت بذكر اسم العلم وأوردت سنة وفاته بين قوسين هلالين بعد ذكر اسمه مباشرة ، ثم أشرت إلى ما كتبه في هذا الفن .

(١) «الإتقان في علوم القرآن» ١/ ٣٨٢ .

في القرآن أشياء تختلف عليّ ... ثم ساق الأثر كاملاً<sup>(١)</sup> .

٢- مقاتل بن سليمان البلخي المفسر الحافظ (١٥٠هـ) ذكر في ترجمته أن له كتاباً اسمه « متشابه القرآن »<sup>(٢)</sup> ، ولعله أراد بالمتشابه : المشكل ؛ لأنه ورد النقل عن مقاتل في كتاب « التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع » وكان المنقول كله حول موهم الاختلاف والتناقض<sup>(٣)</sup> .

٣- الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ذكر له ابن النديم كتاباً اسمه « جوابات القرآن » وإنما جعلته في المشكل لأن ابن النديم ذكره في الكتب المؤلفة في معاني القرآن ومشكله ومجازه<sup>(٤)</sup> .

٤- محمد بن المستنير المعروف بقطرب أحد أئمة اللغة (٢٠٦هـ) له تصنيف في الجمع بين ما ظاهره التعارض والاختلاف ، جمعه علي السور ، ووصفه الزركشي بأنه حسن<sup>(٥)</sup> .

٥- الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) له كتاب « الرد على الزنادقة والجهمية » تكلم في أوله عن الآيات التي تعلق بها الزنادقة ، وهي من موهم الاختلاف والتناقض<sup>(٦)</sup> .

(١) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، سورة حم السجدة (فصلت) « فتح الباري » لابن حجر ٥٥٥ / ٨ .

(٢) انظر : « طبقات المفسرين » للداودي ٣٣١ / ٢ .

(٣) انظر : « التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع » للملطي الشافعي (ص ٧٠) .

(٤) انظر : « الفهرست » لابن النديم ص ٣٧ .

(٥) انظر : « البرهان في علوم القرآن » للزركشي ١٧٦ / ٢ .

(٦) انظر : « الرد على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد (ص ٧-١٩) .

٦- الإمام ابن قتيبة (٢٧٦هـ) له كتاب « تأويل مشكل القرآن » مطبوع مشهور .

٧- الحكيم الترمذي ، محمد بن علي بن الحسن (٢٨٥هـ)<sup>(١)</sup> ، ذكر له القرطبي في «تفسيره» كتاباً اسمه : « مشكل القرآن »<sup>(٢)</sup> .

٨- المفضل بن سلمة بن عاصم أبوطالب النحوي اللغوي (قيل : ٢٩٠هـ- وقيل : ٣٠٠هـ) ذكر له ابن النديم « ضياء القلوب من معاني القرآن وغريبه ومشكله »<sup>(٣)</sup> .

٩- المحدث الفقيه سعيد بن محمد الغساني، أبو عثمان، ويقال له ابن الحداد (٣٠٢هـ) له كتاب اسمه : « توضيح المشكل في القرآن » ومنه قطعة مخطوطة في جامع القيروان<sup>(٤)</sup> .

١٠- المقرئ النحوي أبو بكر ابن الأنباري، محمد بن القاسم (٣٢٨هـ) قال عنه أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ) : « كان واحد عصره ، وأعلم من شاهدتُ بكتاب الله ومعانيه وإعرابه ومعرفته اختلاف أهل العلم في مشكله »<sup>(٥)</sup> .

ذكر الداوودي في «طبقات المفسرين» أن له كتاباً اسمه : « المشكل

(١) رجح وفاته في هذه السنة : ابن ناصر الدين الدمشقي في « بديعة البيان عن موت الأعيان » (ص ١٢١) .

(٢) انظر : « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٤٣/١٥ .

(٣) انظر : « الفهرست » لابن النديم (ص ٣٧) .

(٤) انظر : « الأعلام » للزركلي ١٠٠/٣ ، ترجمة سعيد الغساني .

(٥) « تهذيب اللغة » للأزهري ٢٨/١ .



في معاني القرآن» وأنه لم يتمه<sup>(١)</sup> .

١١- علي بن عيسى ابن الجراح الوزير ، أبو الحسن (٣٣٤هـ) ذكر ابن النديم له كتاباً في معاني القرآن وتفسيره ومشكله<sup>(٢)</sup> .

١٢- الأستاذ الفقيه أبو الحسن الطبري ، علي بن محمد بن مهدي (في حدود ٣٨٠هـ)، له كتاب اسمه : « تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجة والبرهان » له نسخة في طلعت بالقاهرة، مجموع ٤٩١ (من ١١٠٨ - ١٦٢ ب) <sup>(٣)</sup> .

١٣- القاضي أبو الفرج ، المعافى بن زكريا النهرواني الجري (٣٩٠ هـ) له كتاب : « تفسير مشكل إعراب القرآن » ومنه نسخة في مكتبة جاريت (يهودا) ٢٩ [٣٢٢-(٢٢٨)] (من ١٥٢ - ١١١ ب) <sup>(٤)</sup> .

١٤- أبو خلف ، عبدالعزيز الصيدلاني المرزباني (من علماء القرن الرابع الهجري) له كتاب : « الموضح في معاني القرآن وكشف مشكلات القرآن » في مكتبة آيا صوفيا في تركيا ، ورقمه (٢٩٧) في ٢٤٤ ورقة<sup>(٥)</sup> .

١٥- ابن فورك ، محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني ، أبوبكر

(١) انظر : « طبقات المفسرين » ٢/٢٢٩ .

(٢) انظر : « الفهرست » لابن النديم (ص ٣٧) .

(٣) انظر : « تاريخ التراث العربي » ١/٤/٤٥ .

(٤) انظر : « الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ١/٦٤ .

(٥) انظر : « معجم مصنفات القرآن الكريم » للدكتور علي شواخ إسحاق /٤

### المطلب الخامس : تعريف مشكل القرآن الكريم :

بعد أن اتضح المراد من كلمتي « مشكل » و « القرآن » كل على حدة ، فإنه يتبين لنا ما نريده بقولنا « مشكل القرآن الكريم » ، فإن هذه الإضافة معنوية يستفاد منها التعريف ، والتعيين الذي يزيل الإبهام والشبوح في المضاف .

وقبل كتابة تعريف للمشكل ، يحسن أن نشير إلى بعض النقاط المهمة قبل صياغة التعريف :

أولاً : أن المعنى اللغوي للمشكل يدور حول المماثلة ، والاشتباه ، والاختلاط ، والالتباس .

ثانياً : أنه يمكن معرفة المشكل ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ولا قال قط أحدٌ من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إنَّ في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه »<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : أن ما اشترطه بعض الأصوليين من وجود قرينة أو دليل يستعان به في معرفة المشكل غير لازم دوماً .

رابعاً : استعمال المفسرين لمصطلح المشكل عامٌ في كل التباس أو اشتباه في الآية ، ولم يقيدوه بنوع دون آخر ، فقد يقع في اللفظ أو

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٨٥ / ١٣ .

المعنى أو ما ظاهره التعارض أو الإعراب أو القراءات .  
 خامساً : حَصْرُ بعض من كتب في علوم القرآن المشكل في موهم الاختلاف والتناقض غير سديد، فقد بينت أنه أحد أنواع المشكل فقط .  
 من خلال ما سبق يمكننا تعريف مشكل القرآن الكريم بأنه :  
 [ الآيات القرآنية التي التبس معناها واشتبه على كثير من المفسرين ، فلم يعرف المراد منها إلا بالطلب والتأمل ] ، والله تعالى أعلم .  
 فقولي : « التبس معناها واشتبهه » : فمصدره من التعريف اللغوي للمشكل، كما نقلته عن أبي حاتم السجستاني وابن فارس وابن منظور .  
 وقولي : « على كثير من المفسرين » : فلأنه شرط في الحكم على الآية بأنها مشكلة، لأنه كما هو معلوم فإن الإشكال أمر نسبي ، فلا بد فيه من عدم الانفراد ، أو قلة من يستشكل الآية ؛ لأنه قد يحصرهم اتجاه معين يستشكلون لأجله الآية ، فعلى هذا لا بد من أن تكون الآية مشكلة على كثير من المفسرين ممن يشترط فيهم كذلك تنوع المشارب .  
 أما قولي : « فلم يُعرف المراد منها إلا بالطلب والتأمل » : فقد استفدته من تعريف الشاشي للمشكل حيث يقول : « هو ما ازداد خفاءً على الخفي ، كأنه بعد ما خفي على السامع حقيقة دخل في أشكاله وأمثاله حتى لا ينال المراد إلا بالطلب ثم بالتأمل حتى يتميز عن أمثاله»<sup>(١)</sup> .  
 ويقول السرخسي كذلك أثناء حديثه عن المشكل : « وحكمه اعتقاد

(١) «أصول الشاشي» (ص ٨١) ، نقلاً عن «موسوعة مصطلحات أصول الفقه»، مادة : مشكل .

الحقية فيما هو المراد ، ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد فيعمل به «<sup>(١)</sup> .

وهذه المفردات الواردة في التعريف المختار هي بمعنى ما ذكره ابن قتيبة في تعريفه للمشكل ، حيث يقول : « ثم قد يقال لكل ما غمض ودقّ : متشابه ، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره ، ألا ترى أنه قد قيل للحروف المقطعة في أوائل السور : متشابه ، وليس الشك فيها ، والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها ، والتباسها بها .

ومثل المتشابه المشكل ، وسمي مشكلاً : لأنه أشكل ، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله .

ثم قد يقال لما غمض وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة مشكلاً<sup>(٢)</sup> .



(١) « أصول السرخسي » ١/١٦٨ .

(٢) « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص ١٠٢) .

## المبحث الثاني

### وجود المشكل في القرآن الكريم

وفيه ستة مطالب .

المطلب الأول ، الاستدلال على وجود المشكل في القرآن من القرآن .

المطلب الثاني ، وقوع الإشكال للصحابة في عهد النبي ﷺ .

المطلب الثالث ، اشتهار بعض الصحابة والتابعين بمعرفة المشكل في القرآن الكريم .

المطلب الرابع ، كثرة المؤلفات في مشكل القرآن الكريم بأنواعه .

المطلب الخامس ، اصطلاح المفسرين على هذه التسمية .

المطلب السادس ، ما يجده قارئ القرآن الكريم من إشكالات عند تلاؤه بعض الآيات .

\*\*\*



## المبحث الثاني

### وجود المشكل في القرآن الكريم

ينبغي أن يعلم «أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله<sup>(١)</sup>، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يُعَلَّمُ معناه، ولا قال قط أحدٌ من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه»<sup>(٢)</sup>.

ومما ينبغي معرفته كذلك أن الإشكال لا يكون في أصل الآيات، وإنما هو متعلق بفهم القارئ لهذه الآيات، فهو أمر نسبي، فعلى هذا لا مانع من وجود المشكل في القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، وسيظهر ذلك جلياً من خلال المطالب التالية، مع بيان وجه الاستدلال في كل مطلب على إثبات وجود المشكل في القرآن الكريم.

\*\*\*

(١) وكونهم لا يمتنعون، لا يقتضي أنهم لا يجيلون السائل إلى من هو أعلم منهم، أو يتوقفون عن التفسير تورعاً عن الخطأ، فليتنبه لذلك.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢٨٥/١٣.

(٣) وقد كان ذلك لِحُكْمٍ عديدة، أفردت لها المبحث الثالث من الفصل الأول، فلترجع.

المطلب الأول، الاستدلال على وجود المشكل في القرآن من القرآن، ورد وصف القرآن الكريم بأنه محكم في قوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ [هود: ١] بمعنى أنه في غاية الإحكام وقوة الإتساق، فأخبره كلها حق وصدق، وأوامره كلها خير وهدى وبركة وصلاح، ونواهيها عن كل ما يعود على الإنسان بالشروع والضرر فهذا إحكامه.

وورد وصف القرآن بأنه متشابه في قوله تعالى: ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ [الزمر: ٢٣] بمعنى أنه متشابه في الحسن والصدق والهدى والحق، وهذا التشابه المثبت هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

وورد أيضاً أن من القرآن ما هو محكم ومنه ما هو متشابه في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد اختلف أهل العلم في هذا الإحكام الخاص والتشابه الخاص الوارد في هذه الآية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «جامع البيان» للطبري ١٧٤/٦ وما بعدها، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية ٤١٨/١٧ وما بعدها، و«البحر المحيط» للزرکشي ١٨٨/٢، وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في المبحث الثاني من الفصل الثالث.



وقد ربط كثيرٌ من أهل العلم بين المتشابه والمشكل ، وهذه بعض عباراتهم :

يقول ابن قتيبة : « ثم قد يُقال لكل ما غمض ودقٌ : متشابه ، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره ، ألا ترى أنه قد قيل للحروف المقطعة في أوائل السور : متشابه ، وليس الشكُّ فيها والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها والتباسها بها .

ومثل المتشابه : المشكل ، وسمي مشكلاً : لأنه أشكل ، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله .

ثم قد يُقال لما غمض - وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة - مشكلاً<sup>(١)</sup> .

ويقول القاضي أبو يعلى<sup>(٢)</sup> : « وأما المتشابه فهو : المشتبه المحتمل الذي يحتاج في معرفة معناه إلى تأمل وتفكر وتدبر وقرائن تبينه وتزيل إشكاله<sup>(٣)</sup> .

(١) « تأويل مشكل القرآن » (ص ١٠٢) .

(٢) هو : شيخ الحنابلة في عصره، القاضي، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن أحمد بن الفراء ، أبو يعلى البغدادي ، له عدد من المؤلفات ، منها : «العدة» في أصول الفقه ، و « شرح مختصر الخرقى » في الفقه ، وغيرها ، توفي سنة (٤٥٨هـ) . ترجمته في « تاريخ بغداد » ٢/ ٢٥٦ ، و « طبقات الحنابلة » ١٩٣/٢ .

(٣) « العدة في أصول الفقه » ١/ ١٥٢ .

ويقول الباجي : «المتشابه : هو المشكل الذي يُحتاج في فهم المراد به إلى تفكّر وتأمل»<sup>(١)</sup> .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا كان السلف رضي الله تعالى عنهم يسمّون ما أشكل على بعض الناس حتى فهم منه غير المراد: متشابهاً »<sup>(٢)</sup> .

ويقول الشاطبي : « ومعنى المتشابه : ما أشكل معناه ، ولم يبيّن مغزاه »<sup>(٣)</sup> .

ويقول الزركشي : « والمتشابه مثل المشكل ؛ لأنه أشكل ، أي دخل في شكل غيره وشاكله »<sup>(٤)</sup> .

ومما سبق ، يتبيّن وجه الاستدلال من الآية على وجود المشكل ، فحيثُ ثبت وجود المتشابه ، فوجود الإشكال معه ، إلا أنه يجب التنبيه إلى قضية مهمة أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية ، أنقلها بحروفها ، حيث يقول : « وإنما يجوز أن يُقال في بعض الآيات إنه مشكل ومتشابه إذا ظن أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة ، فإذا جاءت نصوص بيّنة محكمة بأمر ، وجاء نص آخر يظن أن ظاهره يخالف ذلك ، يقال في هذا إنه يرد المتشابه إلى المحكم ، أما إذا نطق الكتاب أو السنة بمعنى واحد لم يجوز أن يجعل ما يضاد ذلك المعنى هو الأصل ، ويجعل ما في

(١) « إحكام الفصول في أحكام الأصول » ١٧٦/١ .

(٢) « نقض أساس التقديس » مخطوط - الجزء الثاني - ص ٤٩٥ .

(٣) « الاعتصام » ٧٣٦/٢ .

(٤) « البرهان » ٢٠٠/٢ .

القرآن والسنة مشكلاً متشابهاً ، فلا يقبل ما دل عليه .

نعم ، قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها ، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها ، ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلا وفي القرآن بيان معناه ، فإن القرآن جعله الله شفاءً لما في الصدور ، وبياناً للناس ، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ، لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمته حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ . إما أن لا يعرفوا اللفظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه ، فحينئذ يصيرون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة <sup>(١)</sup> .

وعلى هذا فلا يصح إدخال أسماء الله تعالى وصفاته في المتشابه أو المشكل ، إلا إذا اعتبرت الكيفية ، إذ ليست من المتشابه أو المشكل باعتبار المعنى <sup>(٢)</sup> .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « فصار لفظ الاستواء متشابهاً يلزمه في حق المخلوقين معاني ينزه الله عنها . فنحن نعلم معناه ، وأنه العلو والاعتدال ، لكن لا نعلم الكيفية التي اختص بها الرب التي يكون بها مستوياً من غير افتقار منه إلى العرش ، بل مع حاجة العرش ، وكل شيء

(١) « مجموع الفتاوى » ٣٠٧ / ١٧ .

(٢) انظر : « مجموع الفتاوى » ٣٨٠ / ١٧ وما بعدها ، و « مذكرة أصول الفقه » للشنقيطي (ص ١١٨) ، و « أصول في التفسير » (ص ٤١) للشيخ محمد بن صالح العثيمين .

محتاج إليه من كل وجه ، وأنا لم نعهد في الموجودات ما يستوي على غيره مع غناه عنه ، وحاجة ذلك المستوى عليه إلى المستوي ، فصار متشابهاً من هذا الوجه «<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) «مجموع الفتاوى» ٣٧٩/١٧ .

المطلب الثاني ، وقوع الإشكال للصحابة في عهد النبي ﷺ :

وهذا مما يستدل به أيضاً على وجود المشكل في القرآن الكريم ، فقد كانت بعض آيات القرآن الكريم تُشكل على بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، وكان النبي ﷺ يدفع عنهم هذا الإشكال ، وسأكتفي بسرد خمسة أحاديث من هذا الباب ، للإيضاح والبيان فقط ، وإلا فإن الأحاديث في هذا الموضوع أكثر مما ذكرت ، فمن ذلك :

أولاً: ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه ، قال : لما نزلت : ﴿ حَقَّ يَبِينٌ لِّكُلِّ الْأَخِيظِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْأَخِيظِ الْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] عَمَدَتْ إِلَى عَقَالٍ أَسْوَدٍ وَإِلَى عَقَالٍ أَبْيَضٍ فَجَلَعْتُهُمَا تَحْتِ وَسَادَتِي ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينُ لِي ، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ » <sup>(١)</sup> .

ثانياً : ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : لما نزلت ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَنَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام : ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ ؟ قَالَ : « لَيْسَ ذَلِكَ ، إِنَّمَا هُوَ الشَّرْكَ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لِقْمَانَ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ : ﴿ يَبْنَئِ لَا شُرْكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان : ١٣] » <sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا... ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، حديث رقم (١٩١٦) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لِقْمَانَ الْحِكْمَةَ... ﴾ [لقمان : ١٢] حديث رقم (٣٤٢٩) .

ثالثاً : ما أخرجه البخاري في صحيحه أن عائشة - رضي الله عنها - كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه ، وأن النبي ﷺ قال : « من حوسب عُدْبَ » . قالت عائشة : فقلت : أو ليس يقول الله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق : ٨] . قالت : فقال : «إنما ذلك العَرَضُ، ولكن من نوقش الحساب يهلك»<sup>(١)</sup> .

رابعاً : ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : سألتُ رسول الله ﷺ عن هذه الآية : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ [المؤمنون : ٦٠] قالت عائشة : أهُمُ الَّذِينَ يَشْرَبُونَ الخمر ويسرقون ؟ قال : « لا يا بنت الصديق ، ولكنهم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون ، وهم يخافون أن لا تقبل منهم : ﴿ أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَخِطُونَ ﴾ [المؤمنون : ٦١] »<sup>(٢)</sup> .

خامساً : ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك ؓ أن رجلاً قال : يا نبي الله : كيف يحشر الكافر على وجهه ؟ قال : «ليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة» قال قتادة : بلى وعزة ربنا<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه ، حديث رقم (١٠٣) .

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن ، باب سورة المؤمنون ، حديث رقم (٣١٧٥) ، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٢٥٣٧) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ...﴾ [الفرقان : ٣٤] حديث رقم (٤٧٦٠) ، وأخرجه في كتاب الرقاق ، باب الحشر ، حديث رقم (٦٥٢٣) .

### المطلب الثالث ، اشتهار بعض الصحابة والتابعين بمعرفة المشكل في القرآن الكريم .

اشتهر كثير من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - بمعرفة تفسير القرآن الكريم وعلى رأس هؤلاء يأتي الخلفاء الأربعة ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وأبوموسى الأشعري ، وعبدالله بن الزبير<sup>(١)</sup> .

ثم أخذ كثير من التابعين عن الصحابة ، وتكونت ما يعبر عنه بالمدارس في التفسير ، واشتهر من هذه المدارس ثلاث ، لشهرة من قامت عليه من الصحابة وكثرة مروياتهم في التفسير .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة ، لأنهم أصحاب ابن عباس ، كمجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاووس ، وأبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير ، وأمثالهم ، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب عبدالله بن مسعود ، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير : مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذ عنه أيضاً ابنه عبدالرحمن ، وعبدالله بن وهب »<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : « الإتقان » ١٢٢٧/٢ ، و « التفسير والمفسرون » ٦٣/١ .

(٢) « مقدمة في أصول التفسير » (ص ٦١) .

وكان تفسير الآيات المشكّلة وبيانها مطلباً من مطالب تلك الفترة ، ولئن كان سؤال الصحابة للرسول ﷺ عن الآيات المشكّلة قليلاً ، فقد كان سؤال التابعين للصحابة أكثر ، وسؤال أتباع التابعين للتابعين أكثر من سابقه ، حتى كثر طرح الإشكالات في كتب التفسير المؤلفة بعد ذلك .

فكان الأمر يتناسب تناسباً عكسياً ، فكلما كان الزمان زمان فضل وعلم ، قلت الحاجة إلى كشف المشكّلات نظراً لقلّة طرحها ، وكلّما كان الزمان زمان جهلٍ وبعُدٍ عن آثار النبوة ، كثرت الحاجة إلى بيان المشكل نظراً لكثرة وروده على أهل ذلك الزمان ، وهذا عامٌ في الكتاب والسنة<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا ؛ فبيان المشكل كان قليلاً في عهد الصحابة والتابعين كما ذكرت ، وكان من أشهر الصحابة في بيان المشكل : عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ، ويظهر ذلك جلياً لمن يطالع ما ورد عن هذا الصحابي الجليل في كتب التفسير ، وما ورد عنه كذلك في كتب السير والتراجم .

ويبرز علم ابن عباس رضي الله عنهما بالمشكل في عدد من الجوانب :  
منها إجاباته على أسئلة نافع بن الأزرق<sup>(٢)</sup> عن غريب القرآن والتي

(١) انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ٣٠٧/١٧ .

(٢) هو : نافع بن الأزرق ، أبو راشد ، من بني حنيفة ، تنسب إليه فرقة الأزارقة من فرق الخوارج ، توفي سنة (٦٥هـ) . انظر : « تاريخ الأمم والملوك » للطبري



جمعها السيوطي في كتابه «الإتقان»<sup>(١)</sup>، وطبعت مستقلة طبعات كثيرة ،  
ومن قام بجمعها وشرحها : أبو تراب الظاهري في كتابه «شواهد القرآن»  
وقد استغرقت دراسته هذه كامل الجزء الأول من كتابه .

وكذلك «غريب القرآن» لابن عباس رضي الله عنهما، من رواية  
علي بن أبي طلحة<sup>(٢)</sup>، والضحاك<sup>(٣)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٤)</sup>، وقد  
ساق السيوطي كثيراً منها في كتابه «الإتقان»<sup>(٥)</sup>.

٦/٤٦٤-٥٠٢، و «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ٤/١٤٣-١٦٥،  
و«الخوارج» للدكتور غالب العواجي (ص ١٩٩).

(١) «الإتقان في علوم القرآن» ١/٣٨٢.

(٢) هو : علي بن أبي طلحة - وأبو طلحة اسمه سالم - ابن المخارق الهاشمي ،  
يكنى أبا الحسن ، روى عن ابن عباس ولم يسمع منه ، بينهما مجاهد بن جبر ،  
فلا إشكال ، توفي سنة (١٤٣هـ) . ترجمته في «تاريخ بغداد» ١١/٤٢٨ ،  
و«تهذيب التهذيب» ٣/١٧١ .

(٣) هو : الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو محمد ، وقيل أبو القاسم ، صاحب  
التفسير ، قيل : روى عن ابن عباس التفسير ولم يسمع منه ، بينهما سعيد بن  
جبير ، توفي سنة (١٠٢هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٤/٥٩٨ ،  
و«تهذيب التهذيب» .

(٤) هو : عطاء بن أبي رباح واسمه أسلم القرشي مولاهم ، أبو محمد المكي ،  
روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس الذي كان يقول عنه : تجتمعون  
إليّ يا أهل مكة وعندكم عطاء ، توفي سنة (١١٤هـ) وقيل (١١٧هـ) .  
ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٥/٧٨ ، و «تهذيب التهذيب» ٣/١٠١ .

(٥) «الإتقان في علوم القرآن» ١/٣٥٥-٣٨١ .

وكذلك يظهر علمه ﷺ بالمشكل فيما أخرجه البخاري في صحيحه ،  
 عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : إني أجد في القرآن  
 أشياء تختلف عليّ ، قال : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾  
 [المؤمنون : ١٠١] ، ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [الصفافات : ٢٧] ،  
 ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ لِلَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٤٢] ، ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام :  
 ٢٣] فقد كتموا في هذه الآية ، وقال : ﴿ أَرِ السَّمَاءَ بَنَاتِهَا ﴾ إلى قوله :  
 ﴿ دَحَّهَا ﴾ [النازعات : ٢٧-٣٠] ، فذكر خلق السماء قبل خلق  
 الأرض ، ثم قال : ﴿ أَيَّتُكُم لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ إلى  
 ﴿ طَائِعِينَ ﴾ [فصلت : ٩-١١] فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء ،  
 وقال تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٩٦] ﴿ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾  
 [النساء : ٥٦] ﴿ سَمِيمًا بَصِيرًا ﴾ [النساء : ٥٨] فكانه كان ثم مضى <sup>(١)</sup> ...

ثم أخذ ابن عباس يدفع ما ورد على هذا الرجل من إشكال ، وفي  
 هذا يقول الحافظ ابن حجر <sup>(٢)</sup> في شرحه للحديث : « قوله : « إني  
 أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ » أي : تشكل وتضطرب » <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، سورة « فصلت » . (فتح الباري) ٥٥٥ / ٨ .

(٢) هو : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر ، الكنانى العسقلانى  
 الأصل ، المصرى المولد والمنشأ والدار والوفاء ، أمير المؤمنين فى الحديث ، حافظ  
 عصره ، برع فى عدد من الفنون ، وله عدد من المؤلفات منها : « فتح الباري  
 بشرح صحيح البخارى » و « تقريب التهذيب » ، توفي سنة (٨٥٢هـ) . ترجمته  
 فى « الضوء اللامع » ٣٦ / ٢ ، و « شذرات الذهب » ٣٩٥ / ٩ .

(٣) « فتح الباري » ٥٥٨ / ٨ .

وهذه الرواية من أوضح الأمثلة على علم ابن عباس رضي الله عنهما بالمشكل المتعلق بموهم الاختلاف والتناقض .

وقد اعتنى بكلام ابن عباس رضي الله عنهما عامة المفسرين ، وتناقله تلاميذه من التابعين ، فكان ذلك من أبرز معالم هذه المدرسة المكية ، مدرسة حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنه (١) .

على أنه ينبغي التفتن إلى قضية مهمة تتعلق بالموضوع ، فإن العلم بالمشكل لا يعني نشره لمن يحتاجه ومن لا يحتاجه ، فقد تكون الآية مشكلة على قوم وليست مشكلة على آخرين ، كما ينبغي التورع وعدم المسارعة في مثل هذا الباب ، وفي هذا يقول أبو بكر الأنباري : « وقد كان الأئمة من السلف الماضي يتورعون عن تفسير المشكل من القرآن ، فبعضٌ يقدّر أن الذي يفسره لا يوافق مراد الله عز وجل ، فيُحجّم عن القول ، وبعضٌ يشفق من أن يُجعلَ في التفسير إماماً يُبنى على مذهبه ، ويُتفتى طريقه ، فلعلّ متأخراً أن يفسر حرفاً برأيه ويخطئ فيه ويقول: إمامي في تفسير القرآن بالرأي فلانّ الإمام من السلف » (٢) .

فهاهنا قضيتان : الأولى : العلم بالمشكل ، والثانية : المسارعة في الكلام فيه ونشره ، وحكمها يختلف .

فالأولى مرغّب فيها والثانية ممنوعة إلاّ بتوفر أمرين مهمين : العلم وحاجة السائل إلى البيان ودفع الإشكال عنه .

(١) انظر : « تفسير التابعين - عرض ودراسة مقارنة » (ص ٥٥٢) .

(٢) نقله القرطبي في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » ١ / ٣٤ .

وبهذا العرض السابق يتبين أن بعض الصحابة والتابعين تكلموا في مشكل القرآن الكريم ، وبذلك يثبت وجه الاستدلال على وجود المشكل في القرآن الكريم من فعلهم ، والله تعالى أعلم .

\* \* \*

المبحث الثالث

## حكمة وجود المشكل في القرآن الكريم

\*\*\*



## البحث الثالث

### حكمة وجود المشكل في القرآن الكريم

لوجود المشكل والمتشابه في القرآن الكريم حكماً ظاهرة ، استخرجها أهل العلم ، فمن ذلك :

أولاً : أنه كانت للعرب قبل الإسلام أسواقهم الأدبية التي تقام في المواسم ، وكانوا يجتهدون في الاستعداد لها ، فيأتي إليها فصحاء القبائل وأدباؤها ، فيتحاورون ويتدارسون ويتنافسون ، فيتناقل بعضهم ألفاظ بعض ، فتوحد بذلك كثيرٌ من ألفاظهم وأساليبهم ، مما ساعد على نشأة ما يسمى بوحدة اللغة الأدبية، والتي غلبت أمام جودتها وفصاحتها لغات القبائل المحلية<sup>(١)</sup> .

والقرآن الكريم لما نزل أرسى ورسخ تلك الوحدة اللغوية ، حيث نزلت آياته على ما عرف العرب من أوجه القول وأساليب الخطاب .  
ومن هنا نفهم أن التحدي بالقرآن لم يكن خاصاً بقبيلة دون أخرى ، بل كان عاماً للعرب، بل ولغيرهم كذلك .

وبهذا يتبين كذلك أن نزول القرآن الكريم كان وفق أساليب العرب، والتي كانت تحفل بالكثير من الوجوه البلاغية والأنواع البيانية ، فهناك الاختصار والإطناب ، والتقديم والتأخير ، والحقيقة والمجاز .. الخ .

(١) انظر للفائدة : « الموجز في تاريخ البلاغة » (ص ٢٥-٢٦) للدكتور : مازن

فكان وَقَعُ القرآنُ في قلوبهم عظيماً ، واستقر في قلوبهم ، وتأثروا به تأثراً بالغاً ، فكان الكثير منهم يسمع الآيات فتؤثر فيه حتى يدخل في الإسلام ، وذلك لروعة الألفاظ ودقة المعاني ، وسلامة التراكيب ، بل قد وصل الأمر ببعضهم ما حكاه الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [فصلت: ٢٦] .

وقد كان من أساليبهم المستحسنة ما يحتاج إلى إعمال الفكر وكدّ الذهن للوصول إلى مرمى قائله وقصده ، فنزل القرآن بهذا الأسلوب أيضاً .

يقول صاحب كتاب « المباني لنظم المعاني » : « وكان كلامهم على ضربين :

أحدهما : الواضح الموجز الذي لا يخفى على سامعه ، ولا يحتمل غير ظاهره .

والآخر : على المجاز والكنيات ، والإشارات والتلويحات ، وهذا الضرب هو المستحلى عندهم ، الغريب من ألفاظهم ، البديع في كلامهم ، فلما قرعهم الله سبحانه ، فعجزهم عن المعارضة بمثل سور أو سورة منه ، أنزل على الضربين ليصح العجز منهم ، وتتأكد الحجج ولزومها إليهم ، فكانه قال : عارضوا محمداً ﷺ في أي الضربين شئتم : في الواضح أو في المشكل ، ولم يقدرُوا عليه ، ولو أنزله كله واضحاً محكماً بحيث لا يخفى على أحد سمعه منه لوجد المشركون مقالاً ، وقالوا : ما باله لم ينزل بالضرب المستحسن عندنا والمستحلى في طباعتنا؛ لأن ما وقع



فيه الإشارة والكناية والتشبيه والتعريض كان أفصح وأعرب»<sup>(١)</sup> .  
 ثانياً : أنه لو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً يستوي في معرفته العالم  
 والجاهل، لبطل التفاضل بين الناس، وسقطت المحنة ، وماتت الخواطر .  
 فإنه مع الحاجة تقع الفكرة والحيلة ، ومع الكفاية يقع العجز  
 والبلادة<sup>(٢)</sup> ، فكان في ذلك حثٌ للعلماء على النظر الموجب للعلم  
 بغوامضه ، والبحث عن دقائقه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من  
 أعظم القرب<sup>(٣)</sup> .  
 ثالثاً : ظهور التفاضل بين الخلق ، وتمييز العالم عن غيره<sup>(٤)</sup> .

(١) « مقدمتان في علوم القرآن » (ص ١٧٧) من المقدمة الأولى : « مقدمة كتاب  
 المباني لنظم المعاني » من تأليف : أبي محمد حامد بن أحمد بن جعفر بن  
 بسطام المتوفى بعد سنة (٤٢٥هـ) والمترجم في « غاية النهاية » ١ / ٢٠٢ ،  
 وإنما جزمتم بأن مؤلف هذه المقدمة هو من ذكرته - حيث كان مؤلف  
 المقدمة غير معروف سابقاً - بعد قراءتي للمقال الممتع الجميل الذي كتبه  
 الدكتور غانم قدوري الحمد بعنوان (مؤلف التفسير المسمى « كتاب المباني  
 لنظم المعاني ») ونشره في : مجلة الرسالة الإسلامية ببغداد ، في العدد ١٦٤  
 - ١٦٥ من صفحة ٢٤٣ إلى ٢٥٥ ، سنة ١٤٠٥هـ ، حيث أثبت أن المؤلف  
 لهذه المقدمة ، والتي ظلّت فترة غير قليلة من الزمن لا يعرف مؤلفها ، إنما هو  
 : أبو محمد حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام، والمقال جدير بالمطالعة .

(٢) انظر : « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص ٨٦) .

(٣) انظر : « الإتقان في علوم القرآن » للسيوطي (ص ٦٦٨) .

(٤) المصدر السابق .

رابعاً : ابتلاء الله لعباده ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، وصادق الإيمان من المنافق ، فإن من يحاول التشكيك في القرآن، وإظهار تعارض آياته فلا شك في نفاقه وإلحاده ، ولذلك سَمَّى الإمام أحمد كتابه « الردُّ على الزنادقة والجهمية فيما شكَّت فيه من متشابه القرآن » ، وسمى محمد المستنير المعروف بقطرب كتابه « الردّ على الملحدين في متشابه القرآن » .

خامساً : إظهار إعجاز القرآن ؛ لأن البحث في المشكل يظهر بلاغة القرآن وإحكامه واتساق معانيه ، وروعة ألفاظه<sup>(١)</sup> .

سادساً : البحث في المشكل يوجب بذل المزيد من الجهد والمشقة للوصول إلى ما يدفع الإشكال ، مما يحصل معه المزيد من الثواب<sup>(٢)</sup> .

سابعاً : البحث في المشكل يوجب على الباحث تحصيل علوم شرعية كثيرة من الحديث والفقه واللغة والنحو وغيرها ، وذلك لاستعمالها في دفع المشكل ، فكان وجود المشكل سبباً في تحصيل هذه العلوم<sup>(٣)</sup> .

ثامناً : تربية المسلم على التواضع ولين الجانب ، فإنه عندما يرى غيره يعلم ما لا يعلمه هو ، فإن هذا يدعوه إلى التعلم والاعتراف بالعجز ، وفي هذا يقول عمرو بن مرّة رضي الله عنه : ما مررت بأية من كتاب الله

(١) انظر : « مناهل العرفان » للزرقاني (ص ٥٣٩) .

(٢) انظر : « مفاتيح الغيب » للرازي ١٤٩/٧ .

(٣) انظر : « مفاتيح الغيب » للرازي ١٤٩/٧ .

لا أعرفها إلا أحزنتني ؛ لأنني سمعت الله يقول : ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ  
نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣] <sup>(١)</sup> .

تاسعاً : البحث في المشكل يدعو إلى إعمال العقل والفكر والنظر في  
الأدلة ، مما يدفع عن العالم ظلمة التقليد <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٣٠٦٤/٩ رقم الأثر (١٧٣٢٧) في تفسير  
الآية .

(٢) انظر : « مفاتيح الغيب » للرازي ١٤٩/٧ .



البحث الرابع

حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم

\* \* \*



## المبحث الرابع

### حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم

يقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [النحل : ٤٣-٤٤]

يقول ابن عطية <sup>(١)</sup> : « و قوله ﴿ لِتُبَيِّنَ ﴾ يحتمل أن يريد لتبين سردك نص القرآن ما نزل ، ويحتمل أن يريد لتبين بتفسيرك الجمل ، وشرحك ما أشكل مما نزل ، فيدخل في هذا ما بيّنته السنة من أمر الشريعة ، وهذا قول مجاهد <sup>(٢)</sup> .

فإذا كان قارئ القرآن يعرض له المشكل ، فلا شك أنه يحتاج إلى البيان ، كما بيّن النبي ﷺ لأصحابه ما أشكل عليهم في أحاديث معروفة ، وفي هذا دليل على أنه متى عرض للمسلم إشكال فعليه المبادرة بسؤال أهل العلم لرفع هذا الإشكال .

ويقول ابن كثير في تفسير الآية : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ﴾ يعني : القرآن ، ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ من ربهم ، أي : لعلمك بمعنى ما

(١) هو : أبو محمد ، عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن غالب بن ثمام بن عطية المحاربي الأندلسي الغرناطي المالكي ، الإمام العلامة ، شيخ المفسرين في وقته ، صاحب التفسير المشهور « المحرر الوجيز » ، توفي سنة (٥٤١هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ٥٨٧/١٩ ، و « طبقات المفسرين » للداوودي ٢٦٠/١ .

(٢) « المحرر الوجيز » ١٨٩/١٠ .

أنزل عليك ، وحرصك عليه، واتباعك له، لعلمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولد آدم ، فتفصل لهم ما أجمل، وثبّين لهم ما أشكل ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ﴾ أي: ينظرون لأنفسهم فيهدون، فيفوزون بالنجاة في الدارين»<sup>(١)</sup>.

وإنما يُذمُّ المرءُ عند مجئه في المشكل والمتشابه على القصد السيء ، فإن كان قصده نشر الأغلوطات ، وعرض ما يُوهم التناقض بين المسلمين ، وسؤالهم عن المتشابه ، فهذا له حالٌ أخرى ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « أما الذمّ فإنما وقع على من يتبع المتشابه لابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وهو حال أهل القصد الفاسد الذين يريدون القدح في القرآن فلا يطلبون إلا المتشابه لإفساد القلوب، وهي فتنتها به، ويطلبون تأويله وليس طلبهم لتأويله لأجل العلم والاهتداء ، بل هذا لأجل الفتنة ، وكذلك صبيغ بن عسل ضربه عمر رضي الله عنه؛ لأن قصده بالسؤال عن المتشابه كان لابتغاء الفتنة<sup>(٢)</sup> وهذا كمن يُورد أسئلة وإشكالات على كلام الغير، ويقول : ماذا أريد بكذا، وغرضه التشكيك والطعن فيه ، ليس غرضه معرفة الحق ، وهؤلاء هم الذين عناهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : «إذا رأيتم الذي يتبعون ما تشابه منه»<sup>(٣)</sup> ...

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٥٧٤/٤ .

(٢) قصة عمر رضي الله عنه مع صبيغ بن عسل أخرجها الدارمي في « المسند » (١٥٠) ، والأجري في « الشريعة » (١٥٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٤٧) ، ومسلم (٢٦٦٥) .



وأما من سأل عن معنى المتشابه ليعرفه ويزيل ما عرض له من الشبه ، وهو عالم بالمحكم متبع له ، مؤمن بالمتشابه ، لا يقصد فتنة ، فهذا لم يذمه الله ، وهكذا كان الصحابة يقولون - رضي الله عنهم - مثل الأثر المعروف الذي رواه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني - وقد ذكره الطلمنكي - ، حدثنا يزيد بن عبدربه ، ثنا بقية ، ثنا عتبة بن أبي حكيم ، ثنا عمارة بن راشد الكناني ، عن زياد عن معاذ بن جبل قال : « يقرأ القرآن رجلان : فرجل له فيه هوى ونية يفليه فلي الرأس ، يلتمس أن يجد فيه أمراً يخرج به على الناس ، أولئك شرار أمتهم ، أولئك يعمي الله عليهم سبل الهدى ، ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية يفليه فلي الرأس فما تبين له منه عمل به ، وما اشتبه عليه وكله إلى الله ، ليتفقهن فيه فقهاً ما فقعه قوم قط ، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة ، فليبعثن الله له من يبيّن له الآية التي أشكلت عليه ، أو يفهمه إياها من قبل نفسه» .

قال بقية : أشهدني ابن عينة حديث عتبة هذا .

فهذا معاذ يذم من اتبع المتشابه لقصد الفتنة ، وأما من قصده الفقه فقد أخبر أن الله لا بد أن يفقهه بفهمه المتشابه فقهاً ما فقعه قوم قط ، قالوا : والدليل على ذلك أن الصحابة كانوا إذا عرض لأحدهم شبهة في آية أو حديث سأل عن ذلك»<sup>(١)</sup> .

(١) « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/٣٩٣-٣٩٥ .

وكان عمر رضي الله عنه إذا وقع مشكل في كتاب الله يستدعي ابن عباس ويقول له : غص غواص<sup>(١)</sup> .

بل قد وصل الأمر ببعض أهل العلم واهتمامهم بالمشكل ، ما ذكره أبو حيان عن نفسه ، حيث يقول في تفسيره عند قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ [الأنفال : ٥] بعد أن ذكر خمسة عشر قولاً في الآية ، ولم يستحسن منها شيئاً ، قال : «وقبل تسطير هذه الأقوال هنا وقعت على جملة منها ، فلم يلقَ لخاطري منها شيء ، فرأيت في النوم أنني أمشي في رصيف ومعني رجلٌ أباحته في قوله : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ فقلت له : ما مرَّ بي شيء مشكل مثل هذا ، ، ولعلَّ ثمَّ محذوفاً يصح به المعنى ، وما وقفت فيه لأحدٍ من المفسرين على شيء طائل ، ثم قلت له : ظهر لي الساعة تخريجه ، وأن ذلك المحذوف هو نصرك ، واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج ، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره»<sup>(٢)</sup> .

ويقول الإمام النووي عند شرحه لقوله ﷺ : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذي سمى الله فاحذروهم » : « وفي هذا الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيغ ، وأهل البدع ، ومن يتبع المشكلات للفتنة ، فأما من سأل عما أشكل عليه منها للاسترشاد ،

(١) ذكره أبو حيان في « البحر المحيط » ٢ / ٣٨٥ وعزاه في « كنز العمال » (٣٧١٧٨) إلى ابن سعد ولم أجده في « الطبقات الكبرى » بعد البحث ، وأخرجه الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » (١٩٤٠) .

(٢) « البحر المحيط » لأبي حيان ٤ / ٤٦٣ .

وتلطف في ذلك ، فلا بأس عليه ، وجوابه واجب ، وأما الأول فلا يُجاب بل يزجر ويعزر ، كما عزَّرَ عمر بن الخطاب ؓ صبيغ بن عسل حين كان يتبع المتشابه <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي، المسمى «المنهاج» ١٦/٤٣٤ ، كتاب العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، الحديث الأول في الباب .

## الفصل الثاني

### أسباب وقوع الإشكال في القرآن الكريم

وفيه أربعة عشر مبحثاً :

- المبحث الأول ، اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنة .
- المبحث الثاني ، اختلاف الموضوع في الآيات .
- المبحث الثالث ، اختلاف الموضوع والمكان للآيات .
- المبحث الرابع ، وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة .
- المبحث الخامس ، اختلاف جهة الفعل .
- المبحث السادس ، تعدد القراءات في الآية .
- المبحث السابع ، توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية .
- المبحث الثامن ، توهم استحالة المعنى .
- المبحث التاسع ، خفاء المعنى .
- المبحث العاشر ، غرابة اللفظ .
- المبحث الحادي عشر ، مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية .
- المبحث الثاني عشر ، الإيجاز والاختصار .
- المبحث الثالث عشر ، احتمال الإحكام أو النسخ للآية .
- المبحث الرابع عشر ، تردد معنى الآية بين أن يكون لها مفهوم مخالفة أو لا .

\*\*\*

### تهييد

أنزل الله - عز وجل - القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، وكان هذا القرآن معجزة خالدة للنبي محمد ﷺ ، كلفه الله تعالى أن يبلغه للناس جميعاً ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المائدة: ٦٧] .

وأمر عباده بتدبر القرآن في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤] .

وكان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم - كما تقدّم - يسألون النبي ﷺ عن الآيات التي تشكل عليهم ، وذلك فيما يبدو نتيجة لتحقيق الأمر الإلهي بالتدبر لكتابه الكريم ، ثم جاء عصر التابعين ، وكثر طرح الإشكالات عما كان عليه في عهد الصحابة ، وكان ذلك محصلة طبيعية لكثرة الداخلين في الإسلام من غير العرب .

ومن المعلوم أن نزول القرآن الكريم بالعربية لا ينافي عالمية الرسالة ، كما قال تعالى : ﴿ قَدْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨] فلذلك كان الأمر بتدبر الكتاب الكريم عاماً لجميع المكلفين ، فلا ريب أن تتفاوت أفهامهم نحو آيات القرآن الكريم .

فلذلك كثر السؤال حول آيات الكتاب ، رغبة في الاستجابة للأمر الإلهي بتدبر القرآن، وتنوعت هذه الأسئلة ، فبعضها كان عن الألفاظ ، وبعضها كان عن المعاني ، وبعضها عن الإعراب ، وبعضها في

القراءات ، وبعضها فيما أوهم التعارض .

ومع كثرة التدوين وشيوع التأليف ، اهتم علماء الإسلام بهذا الموضوع اهتماماً بالغاً ، وكان هذا الاهتمام مستمداً من مكانة القرآن الكريم في قلوب المسلمين ، فكثرت المؤلفات في هذا الباب ، واعتنى المفسرون لكتاب الله تعالى بطرق هذا الميدان ، ومحاولة الإجابة عن كل إشكال يطراً على قارئ الكتاب العزيز .

وفي هذا الفصل سوف أتطرق للأسباب التي تُستشكلُ الآية لأجلها، مدعماً ذلك بالنقل عن أهل العلم .

وقبل الدخول في مباحث هذا الفصل ، ينبغي أن يُعلم أن هناك سبباً رئيساً مشتركاً في كل الأسباب التي سأوردها ، وهذا السبب يتعلّق بالقارئ لكتاب الله تعالى ، ألا وهو مقدار العلم والمعرفة ، فبالعلم يتفاوت الناس في هذا الباب ، ما بين مقلّ ومستكثر ، وإلا فإن التدبر التام للقرآن الكريم كفيلاً بدفع الإشكال عن النفس ، كيف لا يكون كذلك وقد وصف الله كتابه بقوله تعالى : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٨] ، وقال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَ النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٥٧] .

ويحضرنى في هذا الباب ما أورده ابن القيم<sup>(١)</sup> رحمه الله حول قوله

(١) هو : أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي الشهير بابن قيم الجوزية ، أحد أعلام الإسلام ، حوى الكثير من علوم

تعالى : ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس : ٩٤] حيث يقول : « وقد أشكلت هذه الآية على كثير من الناس ، وأورد اليهود والنصارى على المسلمين فيها إيراداً وقالوا : كان في شك فأمر أن يسألنا، وليس فيها بحمد الله إشكال ، وإنما أتيت أشباه الأنعام من سوء قصدهم وقلة فهمهم، وإلا فالآية من أعلام نبوته ﷺ ، وليس في الآية ما يدل على وقوع الشك ولا السؤال أصلاً ، فإن الشرط لا يدل على وقوع المشروط ، بل ولا على إمكانه »<sup>(١)</sup> .

فقلة الفهم وضعف العلم والمعرفة سبباً ظاهراً ومشتركاً في أكثر الأسباب التي سأذكرها في هذا الفصل إن شاء الله تعالى .  
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « نعم ، قد يكون في القرآن آيات لا يعلم معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم ، وليس ذلك في آية معينة ، بل قد يُشكل على هذا ما يعرفه هذا ، وذلك تارة يكون لغرابة اللفظ ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره ، وتارة لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق ، وتارة لعدم التدبر التام ، وتارة لغير ذلك من الأسباب »<sup>(٢)</sup> .  
وسيكون عرض هذه الأسباب على شكل مباحث لتكون أقرب للذهن ، وأسهل في الفهم ، ومن الله أستمد العون وأسأله التوفيق .

الشريعة وفنونها وبرع فيها ، وله عدد من المؤلفات منها : « زاد المعاد » و«أحكام أهل الذمة» وغيرها ، توفي سنة (٧٥١هـ) . ترجمته في «ذيل طبقات الحنابلة» ٤٤٧/٢ ، و«شذرات الذهب» ٢٨٧/٨ .

(١) «أحكام أهل الذمة» ٩٩/١ .

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية ٤٠٠/١٧ .

المبحث الأول  
اعتقادُ أمرٍ مخالفٍ للكتاب والسنة

\* \* \*



## البحث الأول

### اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنة

وهذا السبب واقعٌ عند أهل البدع ، حيث ابتدعوا بعض الاعتقادات وجعلوها هي الأصل ، ثم نظروا في الكتاب والسنة ، فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه ، وإلاً قالوا : هذا من المشكل والمتشابه فجعلوا بدعهم أصلاً ، وما خالفها مشكلاً ، ولو كان مما جاء به الكتاب والسنة<sup>(١)</sup> .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا يجعل كل فريق المشكل نصوصه ، غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً .

فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول : إنها لا تعلم بالعقل ، يقول : نصوصها مشكلة متشابهة ، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل - عنده بعقله - فإنها عنده محكمة بينة .

وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية : نصوص هذه مشكلة . ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً دون ما يثبت أسماءه الحسنی ، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة . ومنكر معاد الأبدان وما وصفت به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً .

ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء كان مشكلاً ، دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد ، والخائض في القدر

(١) انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ٣٠٦/١٧ .

بالجبر يجعل نصوص الوعيد، بل ونصوص الأمر والنهي مشكلة، فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره»<sup>(١)</sup>.

والحق أن هناك أسباباً كثيرة لنشوء البدع في الأمة الإسلامية، ليس هذا مجال بحثها، ولكن وجود هذه البدع وأهلها أوجد هذه الطريقة الخاطئة في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة، مما كان له أكبر الأثر في استشكل بعض ما جاء به الكتاب والسنة من مسائل العقيدة عموماً، وآيات الصفات خصوصاً.

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ الْاَلْتَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «هذه الآية الكريمة وأمثالها من آيات الصفات كقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ونحو ذلك، أشكلت على كثير من الناس إشكالاً ضلّ بسببه خلق لا يُحصى كثرة، فصار قوم إلى التعطيل وقوم إلى التشبيه، سبحانه وتعالى علواً كبيراً عن ذلك كله، والله جل وعلا أوضح هذا غاية الإيضاح، ولم يترك فيه أي لبس ولا إشكال»<sup>(٢)</sup>. ثم شرع في بيان المذهب الحق في آيات الصفات.

وبذلك يتبين أن كون الآية من آيات الصفات لا يجعلها موضع إشكال، ولا ينبغي وصفها بذلك، كما أنه ينبغي على الباحث النظر فيما يشكل عليه، والبحث عما يدفع عنه الإشكال، خصوصاً فيما

(١) «درء تعارض العقل والنقل» ١٦/١-١٧.

(٢) «أضواء البيان» ٣٠٤/٢.

يتعلق بمسائل الاعتقاد ، حيث قد ينشأ الإنسان على عقيدة ما ، ثم يبدأ عرض نصوص الكتاب والسنة عليها ، بينما كان الصواب أن يعرض عقيدته على نصوص الكتاب والسنة ، فما وافقهما فليحمد الله - عز وجل - عليه ، وما خالفهما فليرجع إليهما وفق فهم السلف الصالح ، وليتَّهم نفسه وفهمه قبل استشكال شيء من آيات الكتاب ونصوص السنة ، والله أعلم .

\* \* \*

## المبحث الثاني

### اختلاف الموضوع في الآيات

\*\*\*

## المبحث الثاني

### اختلاف الموضوع في الآيات

وأقصد به أن يتوهم القارئ اتحاد الموضوع الذي تتحدث عنه الآيات ، بينما الحق أن كل آية لها معناها ودلالاتها الخاصة بها . وهذا الأمر يدعونا إلى التنبيه عند حدوث الإشكال بين الآيات بضرورة مراجعة ما كتبه أهل العلم في تفاسيرهم - خصوصاً المحققين منهم - واستخلاص أحسن الأجوبة وأقربها للصواب .

وكمثال على هذا النوع من الأسباب، أنقل ما ذكره الزركشي في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ [النساء: ٣] مع قوله تعالى في أواخر السورة : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء : ١٢٩] .

فيظنُّ بعضُ من يقرأ السورة أن الآية الأولى تُفهِمُ إمكانَ العدل ، والثانية تنفيه .

بينما الصواب : أن الآية الأولى تتحدث عن موضوع يخالف موضوع الآية الأخرى ، ولعلَّ مما أوقع في هذا الإشكال ورود لفظ العدل فيهما ، وكذلك كون الحديث فيهما عن النساء ، وفي ذلك يقول الزركشي : « والجواب : أن المراد بالعدل في الأولى العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن ، وهذا ممكن الوقوع وعدمه .

والمراد به في الثانية الميلُ القلبي ، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان ﷺ يقسم بين نسائه ثم يقول :

«اللهم هذا قسَمي فيما أملك فلا تؤاخذني بما لا أملك»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup> .

ومنه كذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [الشورى : ٤٠] مع قوله تعالى : ﴿ يُضَعَّفُ لَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [هود : ٢٠] ، ففي الآية الأولى بيان أن جزاء السيئة سيئة مثلها ، وفي الآية الأخرى بيان عن مضاعفة العذاب ، فمن هذا الباب يقع الإشكال .

وقد أجاب الزركشي عن هذا الإشكال ، حيث يقول : «والجواب : أن التضعيف هنا ليس على حدّ التضعيف في الحسنات ، بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم ، فكان لكل مرتكب منها عذابٌ يخصّه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو في الطريق الآخر ، وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجترحات ؛ لا أن<sup>(٣)</sup> السيئة الواحدة يضاعف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ

(١) أخرجه من حديث عائشة : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في القسم بين النساء ورقم الحديث (٢١٣٤) ، والترمذي في أبواب النكاح كذلك ، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر ، ورقم الحديث (١١٤٠) ، وقال الترمذي : حديث عائشة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقسم . ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا أن النبي ﷺ كان يقسم ، وهذا أصحُّ من حديث حماد بن سلمة ، ورجح الإرسال كذلك الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٢٠١٨) .

(٢) «البرهان في علوم القرآن» ١٨٧/٢ .

(٣) كانت في الأصل : (لأن) ولعل الصواب ما أثبت إن شاء الله تعالى .

كَذَّبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ آلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿١٩﴾ [هود: ١٨-١٩] فهو لاء كذبوا على ربهم ، وصدوا عن سبيله ، وبغوها عوجاً وكفروا ، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها «<sup>(١)</sup> .

وبذلك يتبين أن المراد بالمضاعفة إنما هو على عدد السيئات ، لا أن كل سيئة تضاعف لوحدها ، فزال الإشكال بذلك ، وتبين أن موضوع المضاعفة للعذاب يختلف عن موضوع الآيات التي تثبت عدم المضاعفة وأن جزاء السيئة هو سيئة مثلها .

\* \* \*

(١) « البرهان في علوم القرآن » ٢ / ١٨٤-١٨٥ .

المبحث الثالث  
اختلاف الموضع والمكان للآيات

\* \* \*



## البحث الثالث

### اختلاف الموضوع والمكان للآيات

ويقصد بهذا السبب أن قارئ القرآن الكريم قد يرسخ لديه أحد الأحكام أو المعاني عند قراءته لبعض الآيات ، ثم يقرأ آيات أخرى فيظهر له حكمٌ أو معنى يتوهم تعارضه مع ما سبق أن ترسخ لديه ، فيستشكل الآية لذلك .

بينما الحق أن الآية أو الآيات الأولى تتحدث عن الموضوع ذاته ، ولكن موضعها ومكانها يختلف عن موضع ومكان الآية أو الآيات الأخرى .

ومن الأمثلة الواضحة على هذا ما ورد عند بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَيَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَٰ وَبِكُمَا وَصَمًا مَّا أُوتِيَهُمْ جَهَنَّمَ كَلَّمَا خَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧] .

يقول ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - : «فإن قال قائل : وكيف وصف الله هؤلاء بأنهم يحشرون عمياً وبكماً وصماً ، وقد قال : ﴿وَرَأَى الْمَجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣] فأخبر أنهم يرون ، وقال : ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ وإذا ألقوا منها مكاناً ضيقاً مقرنين دعوا هنالك ثبورا ﴿[الفرقان: ١٢-١٣] فأخبر أنهم يسمعون وينطقون . قيل : جائز أن يكون ما وصفهم الله به من العمى والبكم والصمم يكون صفتهم في حال حشرهم إلى موقف

القيامة ، ثم يجعل لهم اسماع وأبصار ومنطق في أحوال آخر غير حال الحشر»<sup>(١)</sup> .

ومن الأمثلة كذلك ما ذكره الشوكاني عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَلَا أَسْأَبُ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠١] حيث يقول : ﴿وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ أي : لا يسأل بعضهم بعضاً ، فإن لهم إذ ذاك شغلاً شاغلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾<sup>(٢)</sup> وَأَمِيهِ وَأَبِيهِ<sup>(٣)</sup> وَصَحْبِيهِ وَبَنِيهِ<sup>(٤)</sup> [عبس : ٣٤-٣٦] وقوله : ﴿وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج : ١٠] ، ولا ينافي هذا ما في الآية الأخرى من قوله : ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور : ٢٥] فإن ذلك محمول على اختلاف المواقف يوم القيامة ، فالإثبات باعتبار بعضها ، والنفي باعتبار بعض آخر كما قررناه في نظائر هذا ، مما أثبت تارة ونفي أخرى<sup>(٢)</sup> .

وبذلك يتبين أنه يجدر بقارئ القرآن الكريم أن يتنبه ويتذكر أن من أسباب وقوع الإشكال عدم العلم بما تدل عليه الآية أو الآيات التي يوهم ظاهرها مخالفتها لآية أو آيات أخرى ، بينما الحق أن الأولى لها موضع ومكان يخالف موضع ومكان الأخرى ، ويظهر له بذلك أنه لا إشكال ولا تعارض بين الآيات .

\*\*\*

(١) «جامع البيان» ١٥/١٦٧ .

(٢) «فتح القدير» ٣/٦٧٩ .

## المبحث الرابع

وتنوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة

\* \* \*

## المبحث الرابع

### وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة

وهو أن تُردَّ عددٌ من الآيات تتحدث عن شيء واحد ، وتكون ألفاظها مختلفة ، مما يوقع الإشكال لدى قارئ القرآن الكريم ، بينما الصواب أنها كلها مجتمعة ومتجانسة ، وإنما الواقع أنها تحكي أحوالاً أو أطواراً لهذا الشيء الذي تتحدث عنه، وأضرب مثالين على هذا السبب :

يقول تعالى حكايةً عن خلق آدم عليه السلام : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۗ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران : ٥٩] ، وفي آية أخرى وعند حديث الحق تبارك وتعالى عن آدم عليه السلام كذلك قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر : ٢٦] ، وفي آية أخرى قال تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنِ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ [الصفات : ١١] وفي سورة الرحمن قال تعالى : ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ [الرحمن : ١٤] .

يقول الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - في حديثه عن آية سورة الحجر : « ظاهر هذه الآية أن آدم خلق من صلصال : أي طين يابس .

وقد جاء في آيات أخر ما يدل على خلاف ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ مِّنْ طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ [الصفات : ١١] وكقوله : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ ۗ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [آل عمران : ٥٩] .

والجواب : أنه ذكر أطوار ذلك التراب، فذكر طوره الأول بقوله :

﴿ مِنْ تَرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] ثم بُلُّ فصار طيناً لازباً ، ثم خُمِرَ فصار حمأ مسنوناً ، ثم يبس فصار صلصالاً كالفخار ، وهذا واضح ، والعلم عند الله تعالى « (١) .

وهذا الجواب ذكره ابن أبي بكر الرازي (٢) ، حيث يقول : « فإن قيل : كيف قال تعالى هنا : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ [الرحمن: ١٤] وهو الطين اليابس الذي لم يطبخ ، ولكن له صلصلة : أي صوت إذا نُقِرَ ، وقال تعالى في موضع آخر ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر: ٢٦] ، وقال تعالى : ﴿ مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ [الصفات: ١١] ، وقال : ﴿ مِنْ تَرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] ،

قلنا : الآيات كلها متفقة في المعنى ؛ لأن الله تعالى خلقه من تراب جعله طيناً ، ثم من حمأ مسنون ، ثم صلصالاً « (٣) .

والمثال الثاني : ما ورد في قوله - عز وجل - : ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ نُجْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [الشعراء: ٣٢] ، وفي موضع القصص قال تعالى : ﴿ وَأَنْ

(١) « دفع إيهام الاضطراب » (ص ١٧١) .

(٢) هو : زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي ، لم تعرف سنة ولادته ، ولا سنة وفاته ، ولكنه توفي قطعاً بعد سنة ٦٦٦ هـ ، حيث أتم في هذه السنة تأليف أشهر كتبه « مختار الصحاح » وله غيره « أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل » و « تفسير غريب القرآن العظيم » وكلها مطبوعة . انظر لترجمته مقدمة محقق الكتاب الأخير ، وهو الدكتور حسين الماللي .

(٣) « أنموذج جليل » (ص ٤٩٠) وهذا الكتاب يعرف أيضاً بـ « تفسير الرازي » .

أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمْوَسِيَّ أَقْبَلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴿٣١﴾ [القصص: ٣١].

ووجه الإشكال ذكره الزجاج ، حيث يقول : « الثعبان : الكبير من الحيات ، فإن قال قائل: فكيف جاء ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ وفي موضع آخر : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ ، والجنان : الصغير من الحيات ، فالجواب في هذا مما يدل على عظم الآية ، وذلك أن خلقها خلق الثعبان ، واهتزازها وحركتها وخفتها كاهتزاز الجانّ وخفته » <sup>(١)</sup>.

وقال السمين الحلبي : « وأجيب بجوابين :

أحدهما : أنها جامعة حين تشكلها بين وصفي هذين الجنسين ، أي في عِظَم الثعبان وخِفَّة الجانّ .

والثاني : أنها في ابتداء تشكلها كالجان ، ثم تتعاضم كالثعبان » <sup>(٢)</sup>.

ولعلّه يتضح في ختام دراسة هذا السبب من أسباب وقوع الإشكال أهمية جمع الآيات والنظر فيها وتأملها ، للوصول إلى وجه الجمع بينها ، وبالتالي دفع الإشكال عنها .

\*\*\*

(١) « معاني القرآن وإعرابه » لأبي إسحاق الزجاج ٨٨/٤ .

(٢) « عمدة الحفاظ » للسمين الحلبي ٣٢١/١ .



المبحث الخامس  
اختلافُ جهة الفعل

\* \* \*





## المبحث الخامس

### اختلاف جهة الفعل

وهو أن تأتي آيات تُبين الفعل وفاعله، ثم تأتي آيات أخرى - أو حتى نفس الآية - تذكر نفس الفعل وتثبت فاعلاً آخر له ، وهذا يعني اختلاف جهة الفعل ، مع أنه نفس الفعل ، فمن هنا يظهر الإشكال ، وتبرز أهمية دفعه .

ومنه ما ورد في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَنفَعُكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِرَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة: ١١] ، وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ ﴾ [الأنعام: ٦١] .

فالقارئ لهذه الآيات قد تشكل عليه ، من حيث نسبة التوفي ، ففي الأولى تُنسب إلى ملك الموت ، وفي الثانية إلى الله - عز وجل - ، وفي الثالثة إلى رسل الله والمراد الملائكة .

يقول الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - : « والجواب عن هذا ظاهر ، وهو أن إسناد التوفي إلى نفسه : لأن ملك الموت لا<sup>(١)</sup> يقدر أن يقبض روح أحد إلا بإذنه ومشيتته تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا

(١) كانت العبارة : « لأن ملك الموت يقدر » فسقط حرف : « لا » جزماً ، فلذلك أثبتته ، فهي زيادة لازمة على الأصل .

يَأْذِنُ اللَّهُ كِنْبًا مُؤَجَّلًا ﴿ [آل عمران: ١٤٥] وأسنده لملك الموت : لأنه هو المأمور بقبض الأرواح ، وأسنده للملائكة : لأن ملك الموت له أعوان من الملائكة تحت رئاسته ، يفعلون بأمره ، وينزعون الروح إلى الحلقوم ، فيأخذها ملك الموت ، والعلم عند الله تعالى» (١) .

ومن هذا الباب كذلك ، ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧] .

حيث نفى الرمي عن رسوله ﷺ بقوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ ﴾ ثم أثبت له بقوله : ﴿ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧] لم يُرد به أن فِعْلَ العبد هو فعل الله تعالى - كما تظنه طائفة من الغالطين - فإن ذلك لو كان صحيحاً لكان ينبغي أن يُقال لكل أحد ، حتى يقال للماشي : ما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشى ، ويقال للراكب : وما ركبت إذ ركبت ولكن الله ركب ، ويقال للمتكلم : ما تكلمت إذ تكلمت ولكن الله تكلم ، ويقال مثل ذلك للأكل والشارب والصائم والمصلّي ونحو ذلك .

وطرد ذلك : يستلزم أن يقال للكافر ما كفرت إذ كفرت ولكن الله كفر ، ويقال للكاذب ما كذبت إذ كذبت ولكن الله كذب .

ومن قال مثل هذا : فهو كافر ملحد خارج عن العقل والدين .

(١) « دفع إيهام الاضطراب » (ص ٢٣٦) .

ولكن معنى الآية : أن النبي ﷺ يوم بدر رماهم ، ولم يكن في قدرته أن يوصل الرمي إلى جميعهم فإنه إذ رماهم بالتراب وقال : «شاهت الوجوه»<sup>(١)</sup> لم يكن في قدرته أن يوصل ذلك إليهم كلهم ، فالله تعالى أوصل ذلك الرمي إليهم كلهم بقدرته . يقول : وما أوصلت إذ حذفت ولكن الله أوصل ، فالرمي الذي أثبت له ليس هو الرمي الذي نفاه عنه ، فإن هذا مستلزم للجمع بين النقيضين ، بل نفى عنه الإيصال والتبليغ ، وأثبت له الحذف والإلقاء»<sup>(٢)</sup> .

وبذلك يتبين أن نفي الرمي عن الرسول ﷺ ثم إثباته له ، ليس فيه تناقض ، فهما فعلان : إلقاء التراب ، وهناك إيصال له ، فالأول من فعل الرسول ﷺ ، والثاني بفعل الله عز وجل ، مع أنه تعالى سمى الفعلين كليهما رمياً .

\* \* \*

(١) أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ٣١٢٧-٣١٢٨ ، وقال الهيثمي في

«مجمع الزوائد» ٦ / ٨٤ : سنده حسن .

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢ / ٣٣١-٣٣٢ .

## المبحث السابع

### توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية

وذلك أن قارئ القرآن الكريم قد يتوهم حين القراءة أن هذه الآية أو الآيات التي يقرأها تتعارض مع حديث أو أحاديث يعرفها .  
وباعتبار أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما المصدر الأساس للتشريع ، فيلزم النظر وإعمال الفكر للوصول إلى التوجيه الصحيح والمعنى السليم لهذا التعارض المتوهم .

ومن هذا الباب ما ورد في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ نُوَفِّئُهُمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْنَا أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٣٢] مع ما ورد عن النبي ﷺ : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله »<sup>(١)</sup> فظاهر الحديث يخالف الآية مما جعل أهل العلم يبحثون في وجه الجمع بينهما ، ومنهم الإمام ابن قيم الجوزية حيث يقول : « هاهنا أمرٌ يجب التنبيه عليه وهو : أن الجنة إنما تدخل برحمة الله تعالى ، وليس عمل العبد مستقلاً بدخولها ، وإن كان سبباً .

ولهذا أثبت الله تعالى دخولها بالأعمال في قوله : ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٣٢] ونفى رسول الله ﷺ دخولها بالأعمال في قوله :

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة على العمل ، حديث رقم (٦٤٦٣) ، ومسلم ، كتاب صفات المنافقين ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ، حديث رقم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة ؓ ، وسيأتي بلفظ مقارب بعد قليل من حديث عائشة رضي الله عنها .

«لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» ولا تنافي بين الأمرين لوجهين : أحدهما : ما ذكره سفيان وغيره ، قال : كانوا يقولون : النجاة من النار بعفو الله ، ودخول الجنة برحمته ، واقتسام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل على هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي سيأتي إن شاء الله تعالى : « إن أهل الجنة إذا دخلوها ، نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذي <sup>(١)</sup> .

والثاني : أن الباء التي نفت الدخول هي باء المعاوضة التي يكون فيها أحد العوضين مقابلاً للآخر ، والباء التي أثبتت الدخول هي باء السببية التي هي تقتضي سببية ما دخلت عليه لغيره ، وإن لم يكن مستقلاً بمصوله .

وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الأمرين في قوله : « سدّدوا وقاربوا وأبشروا ، واعلموا أن أحداً منكم لن ينجو بعمله » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته » <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه الترمذي ، أبواب صفة الجنة ، باب ما جاء في سوق الجنة ، حديث رقم (٢٥٤٩) ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة على العمل ، حديث رقم (٦٤٦٧) ، ومسلم ، كتاب صفات المنافقين ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ، بل برحمة الله تعالى حديث رقم (٢٨١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) « حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح » لابن القيم (ص ١٥٥-١٥٦) ، وراجع ما ذكره ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» ١١ / ٢٩٥ ، لمعرفة أوجه الجمع الأخرى بين الآية والحديث .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نحواً من هذا الجمع ، فقال : « ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة، بل هي سبب، ولهذا قال النبي ﷺ : « إنه لا يدخل أحدكم الجنة بعمله » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ، قال : « ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل » ، وقد قال : ﴿ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : ٣٢] ، فهذه باء السبب، أي : بسبب أعمالكم ، والذي نفاه النبي ﷺ بقاء المقابلة ، كما يقال : اشتريت هذا بهذا ، أي : ليس العمل عوضاً وثمناً كافياً في دخول الجنة، بل لا بد من عفو الله وفضله ورحمته<sup>(١)</sup> .

فالعمل سبب ، ولذلك نفى الرسول ﷺ كونه يُدخل الجنة بمفرده ، وبين أن رحمة الله - عز وجل - هي التي تدخل العبد الجنة ، نسأل الله تعالى رحمته وفضله .

ومن أمثلة هذا المبحث كذلك ، ما ورد في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] مع قوله ﷺ : « لا تُفَضَّلُوا بين أنبياء الله »<sup>(٢)</sup> ، حيث يتوهم البعض وجود تعارض، بينما أجاب أهل العلم عن ذلك بأجوبة ، وقد ساق أكثرها الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره للآية ، حيث يقول : « فالجواب من وجوه :

(١) « مجموع الفتاوى » ٧٠-٧١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يُوشَعَ لِمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ [الصفات : ١٣٩-١٤٢] ، حديث رقم (٣٤١٤) من حديث أبي هريرة ؓ .

أحدها : أن هذا كان قبل أن يعلم بالترفضيل ، وفي هذا نظر .

الثاني : أن هذا قاله من باب الهضم والتواضع .

الثالث : أن هذا نهى عن التفضيل في مثل هذه الحالة التي تحاكموا فيها عند التخاصم والتشاجر .

الرابع : لا تفضلوا بمجرد الآراء والعصبية .

الخامس : ليس مقام التفضيل إليكم، وإنما هو إلى الله - عز وجل - ، وعلكم الانقياد والتسليم له ، والإيمان به «<sup>(١)</sup>» .

ويقول القرطبي - رحمه الله - : « وأحسن من هذا قول من قال : إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطف والمعجزات المتباينات، وأما النبوة في نفسها فلا تفاضل »<sup>(٢)</sup> .

وكان القرطبي - رحمه الله - قد وصف آية البقرة بأنها آية مشكلة<sup>(٣)</sup>، وحكى فيها بعض الأقوال، ثم استحسّن القول الذي نقلته عنه .

وقال الشيخ حافظ الحكمي - رحمه الله - : « ويقوى عندي الوجه الثالث<sup>(٤)</sup> مع ما ذكره ابن كثير ، فليس التفضيل بالرأي ومجرد العصبية،

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ١ / ٦٧١ .

(٢) « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٣ / ٢٦٢ .

(٣) « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٣ / ٢٦١ .

(٤) يعني من الأوجه التي نقلها هو - رحمه الله - في كتابه عن الإمام النووي - رحمه الله - .



ولا بما يلزم منه تنقص المفضول والخطأ من قدره ، كل هذا ومعناه محرم قطعاً ، منهي عنه شرعاً ، وهو الذي غضب منه رسول الله ﷺ «<sup>(١)</sup> .

وبهذين المثالين ، يتبين أن بعض أهل العلم قد يستشكل الآية أو الآيات إذا توهم تعارضها مع بعض الأحاديث ، والحق أن هذا المبحث ممتع وجميل ويستحق العناية به والاهتمام بموضوعاته ، لأنه كان مثاراً للطعن في الشريعة من المستغربين والمستشرقين ، على أن يتوفر فيمن يتصدى له مقومات العلم بالشريعة ومقاصدها ، والله الموفق .

\* \* \*

(١) « معارج القبول » ٣/١٣٠٩-١٣١٠ .

## الفصل الرابع

# طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن الكريم

وفيه أحد عشر مبحثاً :

المبحث الأول، تحرير وجه الإشكال.

المبحث الثاني، معرفة سبب النزول.

المبحث الثالث، رد المتشابه المشكل إلى المحكم، وإلى العالم به، مع الإيمان والتصديق.

المبحث الرابع، اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال.

المبحث الخامس، جمع الآيات ذات الموضوع الواحد.

المبحث السادس، النظر في السياق.

المبحث السابع، تلمس الأحاديث والآثار الصحيحة الدافعة للإشكال.

المبحث الثامن، الإعراب وأثره في بيان المشكل.

المبحث التاسع، الجمع بين الآيات بأعمال قواعد الترجيح عند المفسرين.

المبحث العاشر، النسخ.

المبحث الحادي عشر، التوقف.

\*\*\*

## مَهَيِّدًا

هذا الفصل من أصعب فصول البحث ؛ لأنه تقرر مراراً فيما سبق، أن الإشكال أمرٌ نسي ، فقد تشكل على بعض المفسرين آية ، ولا تشكل على آخرين ، فوضع خطوات واضحة المعالم لدفع الإشكال عن الآيات صعبٌ من هذه الجهة .

ولكنني سأتحرى بعض المعالم الرئيسة التي سلكها أشهر المفسرين في دفع الإشكالات الواردة على آيات الكتاب العزيز ، وأضعها على هيئة مباحث ، مدوناً ما قيل فيها مع توضيح ذلك بالأمثلة الدالة عليها .

وقبل ذلك سأذكر بعض التنبيهات والتقييدات المهمة ، وذلك لكي يستصحبها القارئ الكريم أثناء قراءة مباحث هذا الفصل :

أولاً : البحث في هذا الفصل مخصوصٌ بطرق دفع الإشكال الوارد على آيات القرآن الكريم .

ولستُ بصدد وضع الضوابط والأصول التي ينبغي أن تُسلك في تفسير القرآن الكريم ، فهذه لها موطنٌ آخر غير ما نحن فيه <sup>(١)</sup> .

(١) من المؤلفات التي اعتنت بذلك :

١- « مقدمة في أصول التفسير » لشيخ الإسلام ابن تيمية .

٢- « التيسير في قواعد علم التفسير » للعلامة محمد بن سليمان

الكافيجي .

٣- « القواعد الحسان لتفسير القرآن » لشيخ مشايخنا عبدالرحمن بن ناصر

السعدي .

ولست كذلك أضع قواعد للترجيح عند اختلاف المفسرين ، فهذه كذلك لها موطن آخر<sup>(١)</sup> .

وإنما نبهت على ذلك لما قد يتوهمه القارئ ويرى أنه مطلوب إيراد وذكره في مباحث هذا الفصل ، والأمر بخلاف ذلك .

ثانياً : ليس كل إشكال يُحكى في كتب التفسير له حظٌ من النظر ، فإن بعضهم قد يرى أو يتوهم أن الآية مشكلة ، والحال أنها ليست كذلك ، وهذا مما يدل على أن الإشكال أمر نسبي ، ولكن هناك بعض المفسرين يستشكل الآية بأمر لا يحسن استشكالها لأجله ، ولذلك يأتي من بعده من المفسرين ويرد عليه مقاله .

فها هو الألوسي - مثلاً - حكى الإشكال الوارد على قوله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّكَاوَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت : ٤٥] ، حيث إن الناظر يرى كثيراً من المرتكبين للفحشاء والمنكر يصلون ولا يتتهون عن ذلك .

٤- « تفسير القرآن الكريم - أصوله وضوابطه » لشيخنا الدكتور: علي بن سليمان العبيد .

٥- « فصول في أصول التفسير » للدكتور : مساعد الطيار .

٦- « قواعد التفسير - جمعاً ودراسة » للشيخ خالد بن عثمان السبت .

(١) من المؤلفات التي اعتنت بذلك :

١- « التعارض والترجيح » للشيخ عبداللطيف البرزنجي .

٢- « التعارض والترجيح » للدكتور محمد الحفناوي .

٣- « قواعد الترجيح عند المفسرين » للشيخ حسين بن علي الحربي .

والأخير ألصقها بموضوع المفسرين .

فقال الألوسي - رحمه الله - : « وما أرى هذا الإشكال إلا مبنياً على توهم استلزام النهي للانتهاك ، وهو توهم باطل وتخيل عاطل ، لا يشهد له عقل ولا يؤيده نقل »<sup>(١)</sup> .

كما أن المفسر قد يجيب عن الإشكال ولو كان ضعيفاً ، ومن هذا الباب ما ذكره الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون : ٤] ، حيث يقول : « هذه الآية يتوهم منها الجاهل أن الله توعد المصلين بالويل ، وقد جاء في آية أخرى أن عدم الصلاة من أسباب دخول سقر ، وهي قوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴾ [٤٧] قَالُوا لَوْ لَرْنَا مِنْ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ [المدثر : ٤٢-٤٣] والجواب عن هذا في غاية الظهور ، وهو أن التوعد بالويل منصب على قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [٤٦] الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٤٦﴾ [الماعون : ٥-٦] ، وهم المنافقون على التحقيق .

وإنما ذكرنا هذا الجواب مع ضعف الإشكال ، وظهور الجواب عنه لأن الزنادقة الذين لا يصلون يحتجون لترك الصلاة بهذه الآية . وقد سمعنا من ثقات وغيرهم : أن رجلاً قال لظالم تارك للصلاة : مالك لا تصلي ؟ فقال : لأن الله توعد على الصلاة بالويل في قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ .

فقال له : اقرأ ما بعدها ، فقال : لا حاجة لي فيما بعدها ، فيها كفاية في التحذير من الصلاة .

(١) «روح المعاني» ١٦٣/٢٠ .

وانظر مثلاً آخر من هذا الباب عند أبي حيان في «البحر المحيط» ٥٢١/٧ .

ومن هذا القبيل قول الشاعر :

دع المساجد للعباد تسكنها      وسر إلى خانة الخمار يسقينا  
ما قال ربك ويلٌ للأولي سكروا      وإنما قال ويلٌ للمصلينا<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : المقطوع به أن جميع القرآن مما يمكن فهمه وتدبره والعلم بما فيه ، وهذا هو الصحيح<sup>(٢)</sup> .

بل إن معاني القرآن فهمها ميسراً والله الحمد ، كما قال تعالى :  
﴿وَلَقَدْ بَيَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر : ٣٢] .

وفي ذلك يقول ابن القيم - رحمه الله - : « وتيسيره للذكر يتضمن أنواعاً من التيسير :

إحداها : تيسير ألفاظه للحفظ .

الثاني : تيسير معانيه للفهم .

الثالث : تيسير أوامره ونواهيهِ للامتثال .

ومعلوم أنه لو كان بالألفاظ لا يفهمها المخاطب ، لم يكن ميسراً له ،

بل كان معسراً عليه<sup>(٣)</sup> .

رابعاً : المطلوب ممن وقع له إشكالٌ في آيات الكتاب أن يبذل

(١) « دفع إيهام الاضطراب » (ص ٣٤٨) .

وانظر مثلاً آخر في : « الدر المصون » للسمين الحلبي ٣٥٥ / ٧ .

(٢) انظر : « مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣٩٠ / ١٧ .

(٣) « الصواعق المرسله » ١ / ٣٣١-٣٣٢ .

الوسع في دفع الإشكال ورفع الاشتباه ، وليحذر من العجلة أو الإقدام على تفسير كتاب الله تعالى بالرأي والقول فيه بلا علم ، فلئن كان أهل العلم قد وضعوا لمن يتعاطى تفسير كتاب الله تعالى شروطاً وأدوات ، فما بالك لمن يتعرض للمشكل منه .

أما إن كان فاقداً للأهلية ، أو كان من عوام المسلمين ، فلا ضير عليه ، والواجب في حقه سؤال أهل العلم .

وانظر إلى قوله ﷺ في الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو بن العاص ، حيث جلس بعض الصحابة رضوان الله عليهم عند باب من أبواب بيت النبي ﷺ ، فذكروا آية من القرآن ، فتماروا فيها ، فنهاهم ، وقال لهم ﷺ : « ما عرفتم منه فاعملوا به ، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه »<sup>(١)</sup> .

خامساً : أشار ابن القيم - رحمه الله - إلى أن آيات الأحكام قد تشكل على الناس ، ثم قال : « وأما آيات الأسماء والصفات فيشترك في فهمها الخاص والعام ، أعني فهم أصل المعنى لا فهم الكنه والكيفية ، ولهذا أشكل على بعض الصحابة قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ حتى بين لهم بقوله : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

(١) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٦٧٠٢) .

وصححه محققو « المسند » بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط (طبع مؤسسة الرسالة) .

ولم يُشكل عليه ولا على غيره قوله : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] وأمثالها من آيات الصفات .

وأشكل على عمر بن الخطاب آية الكلاله ، ولم يشكل عليه أول الحديد وآخر الحشر وأول سورة طه ونحوها من آيات الصفات «<sup>(١)</sup> .

سادساً : ما يذكر في هذا الفصل إنما هي طرقٌ لدفع الإشكال قد تفلح وقد لا تفلح ، وذلك أن مقاليد الأمور بيد العزيز القدير .

فينبغي لطالب الحق : الوقوف بين يدي الله - عز وجل - ، وأن يسأله ويُلق في المسألة بأن يزيده علماً بما أشكل عليه ، فإن الله - عز وجل - إذا علم من عبده صدق اللجوء وصحة الغاية أعانه ووفقه وسدده .

قال الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الهادي<sup>(٢)</sup> في كتابه : «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» نقلاً عن أحد أصحاب شيخ الإسلام أنه سمع شيخ الإسلام يقول : «إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل عليّ، فأستغفر الله تعالى ألف مرة أو أكثر أو أقل ، حتى ينشرح الصدر وينحل إشكال

(١) «الصواعق المرسله» ١/ ٢١٠-٢١١ .

(٢) هو : شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل ثم الصالحي الفقيه الحنبلي المقرئ المحدث الحافظ الناقد النحوي ، عني بالحديث وفنونه ، ومعرفة الرجال والعلل ، وله عدد من



ما أشكل»<sup>(١)</sup> .

إلى هنا ينتهي ما أردتُ بيانه من التنبهات والتقبيدات قبل الشروع في ذكر طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن الكريم .



---

المصنفات ، منها : « الصارم المنكي في الرد على السبكي » و« المحرر في الحديث » وغيرها، توفي سنة (٧٤٤هـ) ، وكان ولد سنة (٧٠٤هـ) ، قال الصفدي : لو عاش لكان آية . ترجمته في : « طبقات الحفاظ » للسيوطي (ص ٥٢٠) ، و« شذرات الذهب » ٨ / ٢٤٥ .

(١) « العقود الدرية » (ص ٥-٦) .

المبحث الأول  
تحرير وجه الإشكال

\*\*\*



## المبحث الأول

### تحرير وجه الإشكال

إن أول أمر ينبغي أن يسلكه من استشكل عليه فهم آية أن يقف على السبب الذي استشكلت الآية لأجله ، ثم يحزره ، وذلك بالتعرف على سبب وروده على الآية وجعلها مشكلة ، فإذا تبين أن الآية مشكلة فعلاً ، بحثنا عن الطريق التي يدفع بها هذا الإشكال .

حيث إن بعض الاستشكالات غير واردة مطلقاً ، وذلك كمن ينشأ على أمرٍ خاطئ من الاعتقادات أو الأحكام ، ثم إذا وردت عليه آيات الكتاب استشكلها ، وإنما أتى هذا من جهة أنه عرض النص الإلهي على ما عنده ، بينما كان الصواب أن يعرض ما عنده على النص الإلهي .

وهذا الأمر هو الذي أوقع كثيراً من المفسرين في استشكال آيات الصفات كما نقلنا عنهم مراراً .

وبالتالي فإن استشكلهم للآيات من هذا النوع ، استشكالاً مردود ، وحكمهم عليها بأنها من المتشابه غير مقبول .

ومن خلال اطلاعي على كلام عدد من المفسرين حول الآيات المشكلة وجدت أن تحرير وجه الإشكال عندهم سمةٌ غالبية ، والقليل منهم جداً من يتجاوز هذا الأمر .

وذلك أن المفسرين غالباً ما يتبعون الخطوات التالية عند التعرف على أن الآية مشكلة :

١ - الإشارة إلى أن الآية مشكلة بالنص أو ما يقوم مقام النص .

- ٢- تحديد نوع الإشكال .  
 ٣- تحرير وجه الإشكال ، وهل له تعلق بآيات أخرى مماثلة .  
 ٤- دفع الإشكال بإحدى الطرق المذكورة في هذا الفصل أو بعضها .

وقد يسقط المفسر بعض هذه الخطوات ، فمن هنا يحتاج القارئ إلى المزيد من النظر والتدقيق لتحرير وجه الإشكال ، وقد يحتاج إلى مراجعة عدد من التفاسير في ذلك .

كما أن تحرير وجه الإشكال يساعد على دفع هذا الإشكال من جهة فهم كلام من تكلم على الآية من المفسرين ، فليس ورود الجواب على عالم بالسؤال كوروده على من لم يعرف السؤال أصلاً .

ويساعد تحرير وجه الإشكال - أيضاً - على ترجيح الجواب الصحيح من الأجوبة التي يوردها المفسرون لدفع الإشكال الوارد على الآيات .

والناظر في منهج المفسرين يلحظ أهمية تحرير محل الإشكال<sup>(١)</sup> ، وأنه لا يقل أهمية عن شبيهه : تحرير محل النزاع في المسائل الفقهية .

(١) الأمثلة على اعتناء المفسرين بتحرير محل الإشكال كثيرة جداً ، ولكن من باب البيان نحيل على هذه المواطن :

- ١- « جامع البيان » للطبري (٣٢٨/٢) ، (٣٩٧/٢) ، (٤٤٥/٢) .  
 ٢- « معالم التنزيل » للبغوي [الحج: ١٣] ، (٣٦٩/٥) .  
 ٣- « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (٢٦٩/١٥) ، (١١/١٦) .

\*\*\*

- 
- ٤- « بدائع التفسير » لابن القيم (٦٦/٢) ، (١٠٩/٢) .  
٥- « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير [يوسف : ٩٩] ، [القصص : ٨٢] .  
٦- « روح المعاني » للألوسي [البقرة : ١٣] ، [آل عمران : ٩٢] .  
وغيرها كثير ، بل هو الغالب على منهج المفسرين .



المبحث الثاني  
معرفة سبب النزول

\* \* \*





## البحث الثاني

### معرفة سبب النزول

ذكر أهل العلم أن معرفة سبب النزول سبيل لفهم الآية ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب »<sup>(١)</sup> .

بل ذكر كثير من أهل العلم : أن معرفة سبب النزول من أسباب إزالة الإشكال الوارد على الآيات .

قال السيوطي : « زعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن - يعني معرفة أسباب النزول - لجريانه مجرى التاريخ ، وأخطأ في ذلك ، بل له فوائد .... ومنها : الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال »<sup>(٢)</sup> .

ومن هذا الباب ما جاء عن عروة بن الزبير أنه قال : سألت عائشة رضي الله عنها ، فقلت لها : رأيت قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٥٨] فوالله ما على أحدٍ جناحٍ أن لا يطوف بالصفاء والمروة ، قالت : بشئ ما قلت يا ابن أخي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه ، كانت : لا جناح عليه أن

(١) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٤٧) .

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» ١/ ٩٢-٩٣ باختصار ، وما بين الشرطتين زيادة مني للإيضاح .

لا يتطوف بهما ، ولكنها أنزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يُهلّون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها بالمشلل<sup>(١)</sup> ، فكان من أهل<sup>٢</sup> يتحرج أن يطوف بين الصفا والمروة ، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن سَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٥٨] الآية ، قالت عائشة رضي الله عنها : وقد سنّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما<sup>(٢)</sup> .

والأمثلة من هذا النوع كثيرة ، ذكر السيوطي منها ما يفيد ما نحن فيه<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) المشلل : جبل يُهبط منه إلى قُديد ، وقُديدٌ : اسم موضع قرب مكة . انظر : «معجم البلدان» (٣١٣/٤) (١٣٦/٥) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب وجوب الصفا والمروة ، حديث رقم (١٦٤٣) .

(٣) انظر : «الإتقان في علوم القرآن» النوع التاسع : معرفة سبب النزول : المسألة الأولى ، ٩٢/١ وما بعدها .

وانظر أيضاً : «أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص» رسالة دكتوراة للباحث عماد الدين محمد الرشيد (ص ٤٨) ، و«مذكرات في علوم القرآن» للدكتور أحمد الكومي ، والدكتور محمد القاسم (ص ٦٧) .

المبحث الخامس

# جمع الآيات ذات الموضوع الواحد

\* \* \*



## المبحث الخامس

### جمع الآيات ذات الموضوع الواحد

وهذا مسلكٌ مهم في دفع الإشكال ، ذلك أن ما أجمل في موطن فإنه قد فسر في موطن آخر ، وما اختصر في موضع فقد بسط في موضع آخر .

وقد كان هذا المسلك أحد المناهج النبوية في دفع الإشكال عن الآيات .

ومنه ما أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : لما نزلت : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام : ٨٢] شق ذلك على المسلمين ، فقالوا : يا رسول الله ، أينا لا يظلم نفسه ؟ قال : « ليس ذلك ، إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه : ﴿ يَبْنَئُ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان : ١٣] »<sup>(١)</sup> .

فالآيتان أشارتا إلى الظلم ، وفسرت إحداهما بالأخرى .

وهو أيضاً منهج أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنه ما أخرجه ابن جرير : حدثنا ابن المثنى قال ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن سماك بن حرب قال : سمعت خالد بن عرعة قال : سمعت علياً يقول : ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴾ [الطور : ٥] هو السماء ، قال : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ ﴾ [لقمان : ١٢] ، رقم الحديث (٣٤٢٩) .

سَقَفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنَّا إِلَيْهَا مُعْرَضُونَ ﴿٣٦﴾ [الأنبياء: ٣٢] <sup>(١)</sup> .

وهو أيضاً منهج للتابعين ، ومنه ما أخرجه ابن جرير أيضاً : حدثني يونس، قال أخبرنا ابن وهب، قال : قال ابن زيد في قول الله - عز وجل - : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾ [الطلاق : ١٠] قال : القرآن روح من الله ، وقرأ : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى : ٥٢] إلى آخر الآية ، وقرأ : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾ [الطلاق : ١٠] - [١١] قال : القرآن ، وقرأ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [فصلت : ٤١] قال : بالقرآن ، وقرأ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ [الحجر : ٩] قال : القرآن ، قال : وهو الذكر ، وهو الروح <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) أخرجه ابن جرير في « جامع البيان » ١٨ / ٢٧ .

(٢) أخرجه ابن جرير في « جامع البيان » ١٥٢ / ٢٨ .

المبحث السادس  
النظر في السياق

\*\*\*

## البحث السادس

### النظر في السياق

للسياق القرآني أهميته الكبرى في دفع الإشكال ورفعته ، وقد أشار الزركشي إلى ذلك مبيناً أهميته ودلالاته في بيان المعنى عند الإشكال ، حيث يقول :

« وما يعين على المعنى عند الإشكال أمور : ... »

الرابع : دلالة السياق : فإنها ترشد إلى تبين الجمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان : ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير <sup>(١)</sup> .

ويُراد بالسياق : هو ما قبل الآية وما بعدها ، فما قبل الكلام أصلاً يسمى سباق ، وما بعده يسمى لحاق ، ومجموعهما يسمى السياق <sup>(٢)</sup> .  
 واستخدام أئمة التفسير لهذه الطريقة في دفع الإشكال كثير ، ومنه :

ما روى عكرمة قال : جئت ابن عباس يوماً وهو يبكي ، وإذا المصحف في حجره ، فأعظمت أن أدنو ، ثم لم أزل على ذلك حتى

(١) « البرهان في علوم القرآن » ٢/٣٣٤-٣٣٥ باختصار .

(٢) انظر : « قواعد الترجيح عند المفسرين » ١/١٢٦ .



تقدمت فجلست ، فقلت : ما يبكيك يا أبا عباس ، جعلني الله فداك؟ .

قال : فقال : هؤلاء الورقات ، قال : وإذا هو في سورة الأعراف ، قال : تعرف أيلة ؟ قلت : نعم . قال : فإنه كان بها حيٌّ من يهود سيقت الحيتان إليهم يوم السبت ، ثم غاصت لا يقدرّون عليها حتى يغوصوا بعد كدّ ومؤنة شديدة ، كانت تأتيهم يوم السبت شرعاً بيضاً سماناً كأنها الماخض ، تتبطح ظهورها لبطونها بأفئيتهم ، فكانوا كذلك برهة من الدهر ، ثم إن الشيطان أوحى إليهم فقال : إنما نهيتم عن أكلها يوم السبت ، فخذوها فيه ، وكلوها في غيره من الأيام . فقالت ذلك طائفة منهم . وقالت طائفة : بل نهيتم عن أكلها وأخذها وصيدها يوم السبت . فكانوا كذلك حتى جاءت الجمعة المقبلة ، فغدت طائفة بأنفسها وأبنائها ونسائها ، واعتزلت طائفة ذات اليمين ، وتحت واعتزلت طائفة ذات اليسار وسكتت . وقال الأيمنون : ويلكم ، الله الله ننهاكم أن تتعرضوا لعقوبة الله . وقال الأيسرون : ﴿ لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [الأعراف: ١٦٤] . قال الأيمنون : ﴿ مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكَ ۗ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفِقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤] إن ينتهوا فهو أحب إلينا ألا يُصابوا ولا يهلكوا ، وإن لم ينتهوا فمعذرة إلى ربكم .

فمضوا على الخطيئة ، وقال الأيمنون : فقد فعلتم يا أعداء الله . والله لا نبايتكم الليلة في مدينتكم ، والله ما نراكم تصبحون حتى يصبحكم الله بخسف أو قذف أو بعض ما عنده من العذاب .

فلما أصبحوا ضربوا عليهم الباب ونادوا ، فلم يجابوا ، فوضعوا سُلماً ، وأعلوا سور المدينة رجلاً ، فالتفت إليهم فقال : أي عباد الله ،

قردة والله تعاوى لها أذنان . قال : ففتحوا فدخلوا عليهم ، فعرفت القردة أنسابها من الإنس ، ولا تعرف الإنس أنسابها من القردة ، فجعلت القردة يأتها نسيبها من الإنس فتشم ثيابه وتبكي ، فتقول : ألم نهكم عن كذا ؟ فتقول برأسها ، أي نعم .

ثم قرأ ابن عباس : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ بَعِيسٍ ﴾ [الأعراف: ١٦٥] قال : فأرى الذين نهوا قد نجوا ، ولا أرى الآخرين ذكروا ، ونحن نرى أشياء ننكرها ولا نقول فيها ؟

قال : قلت : جعلني الله فداك، ألا ترى أنهم قد كرهوا ما هم عليه، وخالفوهم وقالوا : ﴿ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .  
قال : فأمر لي فكسيت ثوبين غليظين<sup>(٢)</sup> .

(١) وفي رواية أخرى عند الطبري : « فقلت : أما تسمع الله يقول : ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ فسرى عنه وكساني حلة » .

وفي رواية أخرى كذلك : « فلم أزل به حتى عرفته أنهم قد نجوا » .  
(٢) أخرجه عبدالرزاق في « تفسيره » في الجزء الأول - القسم الثاني (ص ٢٤٠) عند تفسيره لسورة الأعراف ، الآية (١٦٣) .

وساقه ابن جرير في « جامع البيان » ٩/٩٣-٩٥ بعدد من الأسانيد .  
ولابن عباس قول آخر في الآية ذكره ابن كثير : « قال ابن عباس : كانوا اثلاثاً : ثلث نهوا ، وثلث قالوا : ﴿ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾ ، وثلث أصحاب الخطيئة ، فما نجا إلا الذين نهوا وهلك سائرهم » .

فابن عباس رضي الله عنهما أشكل عليه حال الفرقة الثالثة التي قالت : ﴿ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾ ، هل نجوا مع الناجين ؟ والسبب في حرص ابن عباس رضي الله عنهما على معرفة حالهم هو ما قاله رضي الله عنه : ونحن نرى أشياء ننكرها ولا نقول فيها ؟

وكان عكرمة يبيّن لابن عباس أنهم قد نجوا ، واحتج بالسياق في ذلك كما هو ظاهر من هذه الرواية والروايات الأخرى .

ومن ذلك ما رواه الزهري فقال : أخبرني عبدالله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب استعمل قدامة بن مظعون<sup>(١)</sup> على البحرين ، وهو خال حفصة وعبدالله بن عمر ، فقدم الجارود سيد عبدالقيس على عمر من البحرين ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن قدامة شرب فسكر ، ولقد رأيت حداً من حدود الله ، حقاً على أن أرفعه إليك ، فقال عمر : من يشهد معك ؟ قال : أبوهريرة ، فدعا أبا هريرة ، فقال : يمّ أشهد ، قال : لم أره يشرب ، ولكني رأيت سكران ، فقال عمر : لقد تنطعت في

قال ابن كثير : وهذا إسناد جيد عن ابن عباس ، ولكن رجوعه إلى قول عكرمة في نجاة الساكتين أولى من القول بهذا ؛ لأنه تبين حالهم بعد ذلك ، والله أعلم .

وهذا ما رجّحه ابن القيم كذلك في « إعلام الموقعين » ١/ ٣٥٣ عند حديثه على الآية واستشكال ابن عباس لها .

(١) أحد السابقين البدرين ، وشهد أحداً ، وهاجر الهجرة الثانية إلى الحبشة ، ولي إمرة البحرين لعمر رضي الله عنهما ، توفي سنة (٣٦هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١/ ١٦١ .

الشهادة ، قال : ثم كتب إلى قدامة أن يقدم إليه من البحرين ، فقال الجارود لعمر : أقم على هذا كتاب الله - عز وجل - ، فقال عمر : أخصم أنت أم شهيد ؟ قال : بل شهيد ، قال : فقد أديت شهادتك ، قال : فقد صمت الجارود حتى غدا على عمر ، فقال : أقم على هذا حدّ الله ، فقال عمر : ما أراك إلا خصماً وما شهد معك إلا رجل ، فقال الجارود : إنني أنشدك الله ، فقال عمر : لتمسكن لسانك أو لأسوءنك ، فقال الجارود : أما والله ما ذاك بالحق أن شرب ابن عمك وتسوؤني ، فقال أبوهريرة : إن كنت تشك في شهادتنا فأرسل إلى ابنة الوليد فسلها ، وهي امرأة قدامة .

فأرسل عمر إلى هند ابنة الوليد ينشدها ، فأقامت الشهادة على زوجها ، فقال عمر لقدامة : إنني حادّك ، فقال : لو شربت كما يقولون ما كان لكم أن تجلدوني ، فقال عمر : لِمَ ؟ قال قدامة : قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا﴾ الآية [المائدة : ٩٣] .

فقال عمر : أخطأت التأويل ، إنك إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك . قال : ثم أقبل عمر علي فقال : ماذا ترون في جلد قدامة ؟ قالوا : لا نرى أن تجلده ما كان مريضاً ، فسكت عن ذلك أياماً ، وأصبح يوماً وقد عزم على جلده ، فقال لأصحابه : ماذا ترون في جلد قدامة ؟ قالوا : لا نرى أن تجلده ما كان ضعيفاً ، فقال عمر : لأن يلقى الله تحت السياط أحب إليّ من أن يلقاه وهو في عنقي ، اتتوني بسوط تام ، فأمر بقدامة فجلد .

فغاضب عمر قدامةً وهجره ، فحجَّ وقدامة معه مغاضباً له ، فلما قفلا من حجَّهما ونزل عمر بالسقيا ، نام ، ثم استيقظ من نومه ، قال : عَجَّلُوا عَلَيَّ بِقُدَامَةِ فَاتُونِي بِهِ ، فوالله إني لأرى آتٍ أتاني فقال : سَأَلِمُ قُدَامَةَ فَإِنَّهُ أَخُوكَ ، فَعَجَّلُوا إِلَيَّ بِهِ ، فلما أتوه أبي أن يأتي ، فأمر به عمر إن أبي أن يجزوه إليه ، فكلَّمه عمر ، واستغفر له ، فكان ذلك أول صلحهما<sup>(١)</sup> .

فانظر كيف أشكلت الآية على قدامة ؑ ، وكيف احتج عليه عمر ؑ بالسياق في قوله تعالى : ﴿ إِذَا مَا اتَّقَوْا ﴾ .

ومن هذا الباب أيضاً ما أورده الشوكاني في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٣٩-١٤٥] حيث يقول : « وقد استشكل بعض المفسرين من الْمُدْحَضِينَ ﴿١١١﴾ فَالْنِّعْمَةُ الْحَوْثُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١١٢﴾ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسِيحِينَ ﴿١١٣﴾ لَلَيْتَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١١٤﴾ فَبَدَّدْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴿١١٥﴾ » [الصفات : ١٣٩-١٤٥] حيث يقول : « وقد استشكل بعض المفسرين الجمع بين ما وقع هنا من قوله : ﴿ فَبَدَّدْنَاهُ بِالْعَرَاءِ ﴾ وقوله في موضع آخر : ﴿ لَوْلَا أَنْ تَذَرِكُمْ نِعْمَةً مِنْ رَبِّهِ لَنَبَذْنَا بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ [القلم : ٤٩] فإن هذه الآية تدل على أنه لم ينبذ بالعراء .

وأجاب النحاس<sup>(٢)</sup> وغيره : بأن الله سبحانه أخبر هاهنا أنه نبذ

(١) أخرجه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري ، في « المصنف » (١٧٠٧٦) ،

والبيهقي في « السنن » ٣١٦/٨ ،

(٢) انظر جواب النحاس في كتابه « إعراب القرآن » ٤٤٠/٣ .

بالعراء وهو غير مذموم، ولولا رحمته - عز وجل - لنبذ بالعراء وهو مذموم»<sup>(١)</sup>.

مما سبق يتبين أهمية النظر في السياق لدفع الإشكال، وأنه مما يعين على بيان المعنى ومعرفة المراد، وكيف تقود الغفلة عنه للإشكالات، كما تتبين أهميته باستخدام عمر وابن عباس وعكرمة رضي الله عنهم أجمعين له في دفع الإشكال، وهو أيضاً مما اعتنى به كثير من المفسرين في تفاسيرهم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) «فتح القدير» (١٥٠٠ - الطبعة ذات المجلد الواحد).

(٢) انظر: «قواعد التفسير - جمعاً ودراسة» ٦٥٣/٢ للدكتور: خالد بن عثمان السبت.

**المبحث التاسع**  
**الجمع بين الآيات بأعمال قواعد الترجيح**  
**عند المفسرين**

## المبحث التاسع

### الجمع بين الآيات بأعمال قواعد الترجيح عند المفسرين

قد يسأل سائل لماذا اخترت في عنوان المبحث الجمع بين مصطلحي الجمع والترجيح؟

والجواب واضحٌ وظاهرٌ : لأنه لا مجال لترجيح آية على آية كما هو العمل عند توهم التعارض بين الأحاديث ، فهم يرجحون حديثاً على حديث عند التعارض الظاهر ، ولهم في ذلك طرقٌ شتى ، حاصلها العمل بالراجح وترك المرجوح .

أما هنا ، فنحن مع كتاب الله - عز وجل - ، فالجمع بين الآيات لا بد منه ، ومن طرق الجمع إعمال قواعد الترجيح ، وهذا الترجيح ليس بين الآيات قطعاً ، وإنما هو ترجيحٌ بين أقوال من فسّر الآيات ، بحيث نختار القول الراجح ونترك القول المرجوح ، وذلك لاستخدامه في عملية الجمع .

وهذا المسلك - الجمع - هو أبرز المسالك التي يسلكها المفسرون لدفع المشكل ، وإنما أخّرتُه لأنه يتعلق بنوع واحد فقط من أنواع المشكل القرآني وهو ما أوهم التعارض من حيث الظاهر<sup>(١)</sup> .

(١) وقد يتعلق نادراً بالقراءات كما قال الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» عند قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] : « القراءتين بمنزلة الآيتين ، فكما أنه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة إحداهما على زيادة ، بالعمل بتلك الزيادة ، كذلك يجب الجمع بين القراءتين » .



فمن الأمثلة على ذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما عندما أورد عليه نافع بن الأزرق عدداً من الآيات التي ظاهرها التعارض ، فجمع ابن عباس رضي الله عنهما بينها ، وأرشد نافع بن الأزرق إلى هذا المسلك فقال : « احفظ عني ما حدثتك ، واعلم أن ما اختلف عليك من القرآن أشباه ما حدثتك ، فإن الله لم ينزل شيئاً إلا قد أصاب به الذي أراد ، ولكن الناس لا يعلمون ، فلا يختلفنَّ عليك القرآن ، فإن كلاً من عندنا لله - عز وجل - »<sup>(١)</sup> .

يقول الشاطبي في كتابه «الاعتصام» : « لا تضاد بين آيات القرآن، ولا بين الأخبار النبوية ، ولا بين أحدهما مع الآخر ، بل الجميع جارٍ على مهيع<sup>(٢)</sup> واحد ، ومنتظم إلى معنى واحد ، فإذا أذاه بادي الرأي إلى ظاهر اختلاف ، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف؛ لأن الله تعالى قد شهد له أن لا اختلاف فيه ، فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع »<sup>(٣)</sup> .

ويقول شيخنا الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله - :

(١) أصل القصة في صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، سورة حم السجدة (فصلت) ، وساق البخاري كلام ابن عباس مختصراً ، واللفظ الذي أورده ذكره الخطيب البغدادي في كتابه « الفقيه والمتفقه » ٢٠٨ / ١ .

(٢) قال ابن منظور في « لسان العرب » (هيع) : « بلدٌ مهيعٌ : واسعٌ » فكان الشاطبي يقول : إن نصوص الكتاب والسنة تجري على طريق واحد واسع ،

لا تضاد فيه ولا اختلاف .

(٣) « الاعتصام » ٣ / ٣٨٢ .

«وإذا رأيت ما يوهم التعارض من ذلك فحاول الجمع بينهما ، فإن لم يتبين لك وجب عليك التوقف وتكل الأمر إلى عالمه»<sup>(١)</sup> .

وقد سبق في ثنايا هذا البحث نقلٌ عن كثير من المفسرين ممن سلك مسلك الجمع بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، بل إن بعض أهل العلم صنفوا كتباً مستقلة في ذلك<sup>(٢)</sup> .

وفي ثنايا التفاسير قواعد كثيرة للترجيح بين المعاني وأقوال المفسرين، وسعى بعض أهل العلم لجمع المتفرق منها ، كما فعل الشيخ عبدالرحمن السعدي - رحمه الله - في كتابه « القواعد الحسان لتفسير القرآن »<sup>(٣)</sup> .

(١) « أصول في التفسير » (ص ٤٥).

(٢) من ذلك :

١- الرد على الزنادقة والجهمية « للإمام أحمد ، فالقسم الأول من الكتاب ردٌ على الزنادقة فيما ادعوه من تعارض آي القرآن .

٢- « أمموزج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل » وأحياناً يسمى « تفسير الرازي » ومؤلفه : هو محمد بن أبي بكر الرازي ، وسبق التعريف به .

٣- « دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب » للشيخ الشنقيطي .

٤- « موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم » للباحث ياسر الشمالي رسالة ماجستير ، سبق التعريف بها كذلك .

(٣) ومن ذلك أيضاً ، رسالة الماجستير التي قدمها الباحث الشيخ حسين الحربي وعنوانها : « قواعد الترجيح عند المفسرين - دراسة نظرية تطبيقية » وهي مطبوعة .

ونحن هنا نستفيد من هذه القواعد في ترجيح أحد المعاني في آية، ثم نعمل على الجمع بينها وبين آية أخرى .

وقد نستخدم القواعد الترجيحية إذا أظهرت المعنى الراجح وتبين لنا أنه لا يعارض في الحقيقة الآية الأخرى التي توهم البعض أنها تعارضها .

وقد تكثر أمامنا أوجه الجمع بين الآيات المتوهم فيها التعارض ، فنستخدم قواعد الترجيح لاختيار الجمع الأقوى والأنسب من بين الأوجه الأخرى .

والجمع بين النصوص هو الواجب إن أمكن ، ولا خلاف بين أهل العلم في إعمال الجمع، وإنما اختلفوا في ترتيبه عند وجود التعارض، فالحنفية يرون أن الجمع مرتبة تلي الترجيح ، بينما ذهب جمهور أهل العلم إلى تقديم الجمع<sup>(١)</sup> .

ولكن هذا الاختلاف إنما هو في الفقه والحديث ، ولذلك تذكر هذه المسألة في أصول الفقه<sup>(٢)</sup> ، ومصطلح الحديث<sup>(٣)</sup> .

أما وحديثنا عن القرآن الكريم فلا بد من الجمع أولاً .

(١) انظر : « التعارض والترجيح » (ص ٦٤-٧٨) للدكتور : محمد الحفناوي .

(٢) انظر : « اللمع في أصول الفقه » لأبي إسحاق الشيرازي (ص ١٧٣) ، و«روضة الناظر» لابن قدامة ١٠٢٩/٣ .

(٣) انظر : « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » ٦٥/٤ للسخاوي ، و« تدريب الراوي » ٦٥١/٢ للسيوطي .

ثم يصار إلى الترجيح بين أقوال المفسرين لاستخدام هذا الترجيح في الجمع .

قال الشوكاني : « ومن شروط الترجيح التي لا بد من اعتبارها أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول ، فإن أمكن ذلك تعين المصير (إليه) ولم يجوز المصير إلى الترجيح »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) « إرشاد الفحول » للشوكاني ٢ / ٧٨٥ .

وما بين القوسين سقط من طبعة دار السلام واستدرسته من طبعة المكتبة التجارية .



# المبحث العاشر النسخ

\* \* \*





## المبحث العاشر

### النسخ

ليس ذكر النسخ هنا من باب الترتيب ، بمعنى أنه إذا تعذر الجمع والترجيح انتقلنا للنسخ ، بل لا بد من تحقق شروط النسخ كاملة فإن لم توجد هذه الشروط انتقلنا من الجمع والترجيح إلى التوقف كما سيأتي .

وبذلك يُعلم أن ذكر النسخ هنا لا يعدو كونه طريقة من طرق دفع الإشكال الوارد على الآيات عند البعض ، وليس مرتبة يُصار إليها بطريقة آلية إن صح التعبير .

ولستُ هنا بصدد دراسة النسخ عند المفسرين ، فقد كتبت فيه عدد من المؤلفات قديماً وحديثاً ، النظري والتطبيقي بشكل سواء .

إنما غرضنا الإشارة إلى أن النسخ يعد أحد طرق دفع الإشكال الوارد على الآيات عند البعض .

كما أنه لا يدخل معنا في هذا المبحث إلا النوع الثالث من أنواع النسخ وهو نسخ الحكم وبقاء التلاوة<sup>(١)</sup> .

(١) وذلك لأن حديثنا في هذا البحث حول المشكل في القرآن الكريم ، أما النوع الأول : نسخ التلاوة والحكم (مثل آية التحريم بعشر رضعات) ، والنوع الثاني : وهو نسخ التلاوة وبقاء الحكم (مثل آية الرجم) ، فلأنها غير متلوة الآن ، فلا تدخل في المشكل القرآني ، وإنما هي مباحث في الشريعة عموماً ، وبعضها يحتاج لبيان كما فعل عمر رضي الله عنه في آية الرجم ، والسبب في ذلك أنه حكم شرعي باقٍ مع أن تلاوته منسوخة .



وقد رأينا في ثنايا المبحث الثالث عشر من الفصل الثاني أن من أسباب استشكال الآيات : احتمال الآية للإحكام أو النسخ ، وأوردت مثالين مما قيل بالنسخ فيهما ، وثبت أن لا نسخ فيهما .

فيتلخص مما سبق أنه يجب الاعتناء بهذه القضية وعدم الاستعجال فيها .

أما بالنسبة للأمثلة على هذا الباب فكل قضية صحّ القول بالنسخ فيها ، لم يلجأ أهل العلم للقول به إلا بعد الاستشكال وعدم إمكانية الجمع<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) يتفاوت القول بالنسخ بين أهل العلم ما بين مكثر ومقل ، ومن أحسن الكتب التي ألفت في النسخ عند المتأخرين : « النسخ في القرآن الكريم » للدكتور مصطفى زيد، و«فتح المنان في نسخ القرآن» للشيخ علي العريض .

المبحث الحادي عشر

التوقف

\*\*\*



## المبحث الحادي عشر

### التوقف

يُرادُ بالتوقف هنا : الامتناع إلى أمد عن إصدار حكم يُرفعُ به الإشكال الوارد على معنى الآية لعدم القبول بهذا الحكم عند المتوقف<sup>(١)</sup> .

والتقييد الوارد في التعريف بقولي : « إلى أمد » نعني به إلى غاية ، وهي العثور على ما يدفع به الإشكال ، فحينئذ يتعين المصير إليه .

والتوقف من المفسر في ما لم يتضح أفضل وأولى من أن يقول في الآية بلا علم ، فيدخل في باب القول على الله تعالى بلا علم .

وفي الكتاب والسنة وآثار الصحابة وعمل أهل العلم دليلٌ على ما نقول :

أما دلالة الكتاب ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] .

والقول في المشكل بلا علم هو النتيجة المنتظرة لمن يستعجل ولا يتبين الصواب ، فليس التوقف إلا مؤقتاً حين العثور على ما يدفع به الإشكال كما قدمنا ، وإلا فإنه سيقع في القول على الله تعالى بلا علم .

(١) هذا التعريف مستفادٌ من الزركشي في « البحر المحيط » ٢٠٨/١ .

قال ابن جرير الطبري : « القائل في دين الله بالظن ، قائلٌ على الله ما لم يعلم »<sup>(١)</sup> .

وأما السنة ، فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه قال : لما قدمت نجران سألوني ، فقالوا : إنكم تقرؤون : ﴿ يَتَأَخَتَ هُرُونَ ﴾ [مريم : ٢٨] وموسى قبل عيسى بكذا وكذا .

فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك فقال : « إنهم كانوا يُسَمُّونَ بأنبيائهم والصالحين قبلهم »<sup>(٢)</sup> .

ففي الحديث أن المغيرة سئل عن الآية ، فأشكلت عليه ولم يعرف الجواب ، فتوقف إلى أن قدم على النبي ﷺ فسأله عنها ، فأجابه ﷺ ، ولم ينكر عليه التوقف ، وأقره على ما فعل .

وتوقف ابن عباس رضي الله عنهما فيما أخرجه الطبري عن ابن أبي مليكة قال : سألت رجل ابن عباس عن يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ؟ قال : فأنهَمَهُ ، فقليل له فيه ، فقال : ما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ؟ فقال : إنما سألتك لتخبرني ، فقال : هما يومان ذكرهما الله جلَّ وعزَّ ، الله أعلم بهما ، وأكره أن أقول في كتاب الله بما لا أعلم<sup>(٣)</sup> .

وعن معاذ بن جبل ؓ قال : « يقرأ القرآن رجلان : فرجل له فيه

(١) « جامع البيان » للطبري ١/ ٧٨-٧٩ (طبعة شاكر) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الآداب ، باب النهي عن التكني بأبي القاسم ، وبيان ما يستحب من الأسماء ، حديث رقم (٢١٣٥) .

(٣) « جامع البيان » للطبري ٢٩/ ٧٢ .

هوىً ونيةً ، يفليه فلي الرأس ، يلتبس أن يجد فيه أمراً يخرج به على الناس ، أولئك شرار أمتهم ، أولئك يعمي الله عليهم سبل الهدى .

ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية يفليه فلي الرأس ، فما تبين له منه عمل به ، وما اشتبه عليه وكله إلى الله ، ليتفقهن فيه فقهاً ما فقعه قومٌ قط ، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة ، فليبعثن الله له من يبين له الآية التي أشكلت عليه ، أو يفهمه إياها من قبل نفسه»<sup>(١)</sup> .

وكان عمر رضي الله عنه إذا وقع مشكلاً في كتاب الله يستدعي ابن عباس ويقول له : « غص غواص »<sup>(٢)</sup> .

فعمر كان يتوقف ويستدعي ابن عباس رضي الله عنهما .

ونقل ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> عن ابن وهب<sup>(٤)</sup> في كتاب « المجالس » قال :

(١) نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ٣٩٤/١٧ ، ولم أجد من أخرجه بعد البحث ، وقال عنه شيخ الإسلام : « أثر معروف رواه الجوزجاني والطمنكي » .

(٢) ذكره أبو حيان في « البحر المحيط » ٣٨٥/٢ ، وعزاه في « كنز العمال » إلى ابن سعد ولم أجده في « الطبقات الكبرى » بعد البحث . وأخرجه الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » (١٩٤٠) .

(٣) هو الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبدالبر النمري الأندلسي القرطبي المالكي ، صاحب التصانيف النافعة والمؤلفات الفائقة ، منها : « الاستذكار » و « التمهيد » و « جامع بيان العلم وفضله » ، توفي سنة (٤٦٣هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٥٣/١٨ ، و « شذرات الذهب » ٢٦٦/٥ .

(٤) هو الإمام الحافظ عبدالله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهري ، أخذ العلم عن

« سمعت مالكا يقول : ينبغي للعالم أن يألف فيما أشكل عليه قول : لا أدري ، فإنه عسى أن يهيا له خير .

قال ابن وهب : وكنت أسمعه كثيراً ما يقول : لا أدري .

وقال في موضع آخر : لو كتبنا عن مالك لا أدري ، لمألنا الألواح»<sup>(١)</sup> .

ويقول ابن عبد البر أيضاً : « من أشكل عليه شيء لزمه الوقوف ، ولم يجز له أن يحيل على الله قولاً في دينه لا نظير له من أصل ولا هو في معنى أصل ، وهذا الذي لا خلاف فيه بين أئمة الأمصار قديماً وحديثاً فتدبره»<sup>(٢)</sup> .

وهذا مالك الإمام يقول : «إني لأفكرُ في مسألة منذ بضع عشرة سنة ، فما اتفق لي فيها رأيٌ إلى الآن»<sup>(٣)</sup> .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « كلام أهل التفسير من الصحابة والتابعين شاملٌ لجميع القرآن ، إلا ما قد يشكل على بعضهم فيقف فيه ، لا لأن أحداً من الناس لا يعلمه ، لكن لأنه هو لم يعلمه »<sup>(٤)</sup> .

مالك والليث وغيرهم ، وكان من محور العلم ، وله عدد من المصنفات ، منها :

«الموطأ» و«الجامع» و«تفسير غريب الموطأ» وغيرها ، توفي سنة (١٩٧هـ) .

ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٢٢٣/٩ ، و«شذرات الذهب» ٤٥٥/٢ .

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ٨٣٩/٢ .

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ٨٤٨/٢ .

(٣) «الموافقات» للشاطبي ٣٢٣/٥ .

(٤) «مجموع الفتاوى» ٣٩٦/١٧ .

والنقل السابق عن شيخ الإسلام يقودنا للحديث عن نقطة مهمة تتعلق بالتوقف .

وهي أننا عندما نثبت القول بالتوقف فنحن نعني به : التوقف إلى أمد ، لا إلى الأبد ، وبمعنى آخر : فإنه يلزم كل مستشكل للآيات أن يستمر في البحث عن ما يزيل الإشكال ويدفعه تحقيقاً للأمر الإلهي بتدبر الكتاب : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد : ٢٤] ، وقال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص : ٢٩] .

فالتوقف لا يعني أن الآية لا معنى لها ، وأن استشكالها حائلٌ دائم عن تدبرها والعمل بمدلولها، وذلك لأن المذهب الصحيح بالاتفاق أنه ليس في القرآن الكريم ما لا معنى له <sup>(١)</sup> .

وإذا عرفنا أن شيخ الإسلام ممن قال بالتوقف عند استشكال الآيات كما سبق النقل عنه، فهو كذلك ممن فعله كما نقل ذلك عنه ابن كثير في « تفسيره » عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِمَّنْ أَرْضَعْتُمْ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتِكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِمَّنْ نَسَأَ بِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ

(١) انظر : «مجموع الفتاوى» ١٧ / ٣٩٠-٣٩١ ، و «المختصر في أصول الفقه» لابن اللحام (ص ٧٣) .



كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٣﴾ [النساء : ٢٣] .

حيث قيّد تحريم الريبة <sup>(١)</sup> بوصف أنها في حجر الزوج ، فهل الريبة إذا لم تكن في حجره حلال له ، هذا وجه الإشكال <sup>(٢)</sup> .

فتكلم ابن كثير عن الآية ونقل مذاهب أهل العلم فيها ثم قال :  
«وحتى لي شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنه عرض هذا على الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية - رحمه الله - فاستشكله وتوقف في ذلك» <sup>(٣)</sup> .

وبذلك يتبين أهمية التوقف وأنه من الطرق المعتبرة في دفع الإشكال وفي ذلك أيضاً يقول شيخنا محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله : «وإذا رأيت ما يوهم التعارض من ذلك فحاول الجمع بينهما ، فإن لم يتبين لك وجب عليك التوقف وتكل الأمر إلى عالمه» <sup>(٤)</sup> .

فينبغي للمسلم الحذر من الإقدام على القول في كتاب الله تعالى بلا علم ، خاصة في الآيات المشككة ، والتي يلزم للقول فيها ودفع الإشكال عنها أن يكون المتكلم من الراسخين في العلم .

(١) الريب : هو ابن الزوجة وابن ابنها أو ابن ابنتها وإن سفل ، والأنثى ريبية .

انظر : « الموسوعة الفقهية الميسرة » للدكتور محمد رواس قلعة جي ١/ ٩٣٣ .

(٢) سبق الحديث عن هذا الإشكال وبيان الراجح في أثناء الحديث عن المبحث الرابع عشر من مباحث الفصل الثاني ، وإنما المقصود نقل التوقف فيها عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - .

(٣) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٢/ ٨٨٠ .

(٤) « أصول في التفسير » (ص ٤٥) .